

محافظ الهيئة العامة للاستثمار المحلية تنمو 7.11 % إلى 1.8 مليار دينار

«الكويتية للاستثمار» حققت إيرادات من إدارتها بواقع 2.7 مليون

دينار كويتي من بنوك وعملاء. وتقدر إجمالي المطلوبات على الشركة بنحو 115.566 مليون دينار، بينهم دائنو تمويل إسلامي بقيمة 11.67 مليون دينار، ودائنون ومطلوبات أخرى بقيمة 19.34 مليون دينار، وقروض لأجل بقيمة 4.2 مليون دينار.

من المرتقب أن تكون هناك تغيرات في ممثلي هيئة الاستثمار في مجلس إدارة الكويتية للاستثمار ضمن موجة التحديث والتطوير وضخ دماء وكفاءات جديدة.

وحققت الشركة الكويتية للاستثمار إيرادات من الموجودات القائمة لديها بصفة الأمانة «محافظ الهيئة العامة للاستثمار والوكالات الحكومية والمؤسسات المالية» نحو 2.727 مليون دينار كويتي عن النصف الأول من 2025 بنسبة نمو 8.6 %، حيث كانت إيرادات الفترة المقابلة من 2024 تبلغ 2.510 مليون دينار كويتي.

وجدير ذكره أن لدى الكويتية للاستثمار، في ضوء تمتعها برخصة قبول ودائع، حجم إيداعات يقدر بنحو 80.24 مليون

كتب حازم مصطفى:

نمت المحافظ الاستثمارية العائدة للهيئة العامة للاستثمار والوكالات الحكومية والمؤسسات المالية التي تحت إدارة الشركة الكويتية للاستثمار بنسبة 7.11 % عن فترة النصف الأول من 2025، حيث ارتفعت من 1.758 مليار دينار كما في النصف الأول 2024 إلى 1.883 مليار دينار عن النصف الأول 2025، وارتفعت القيمة الدفترية للمحافظ بقيمة 125 مليون دينار كويتي.

10,460 مليار دينار مكاسب القيمة السوقية

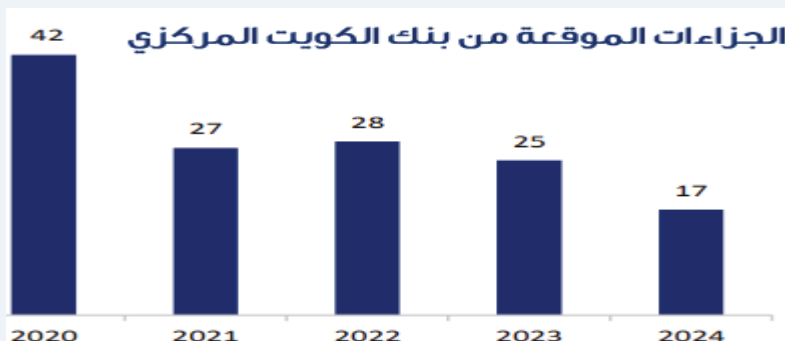
السوق الأول يحافظ على عائد 18.65 %

حافظ السوق الأول على عائد بلغ 18.65 % من بداية العام، وسجلت القيمة السوقية نمواً حتى إغلاق أمس بنسبة 20.43 %، والتي تعتبر الأعلى في عام تقريباً منذ 2020، حيث استقرت عند 52.303 مليار بإضافة 10.46 مليار في أقل من 8 أشهر، وتراجعت القيمة السوقية لاستثمارات الأجانب أمس بقيمة 20 مليون دينار، من 6.953 مليار إلى 6.933 مليار دينار، انعكاساً لتذبذب بعض الأسهم القيادية التي تشهد تركيزات استثمارية أجنبية، لكن لا تزال القرارات الشرائية الأجنبية متفوقة على البيع بنحو 13 عملية شراء وزيادة في الملكية، مقابل 11 عملية بيع بكميات طفيفة.

«المركزي» ينتهج سياسة الجزاءات المالية المعلنة

انتهج البنك المركزي سياسة جديدة استباقية تتعلق بالإعلان عن الجزاءات المالية التي يقوم بتوقيعها على البنوك المحلية، وهي ممارسة جديدة من نوعها، إضافة إلى الوحدات الأخرى الخاضعة لرقابته، وهو ما له تبعات إيجابية لتجنب المخالفات. «المركزي» يلزم البنوك كافة بتلاوة الجزاءات المالية أمام الجمعية العمومية، لکه مؤخراً بدء في إعلان الجزاءات ونوع المخالفة بشكل استباقي، على أن تلتزم البنوك في مواصلة الإعلان عنها في العمومية.

وتراجعت معدلات الجزاءات بين 2020 و2024 بنسبة 59.6 % من مستوى 42 جزاء إلى 17 في 2024.



«السفن»: عقود متراكمة بقيمة 749 مليون وهامش الربح بين 5 % إلى 6 %

مشروعان بقيمة 200 مليون ونستهدف عقود كبيرة في السعودية والكويت



مرزوق الخرافي

الذمم الدائنة التجارية تتراوح بين 7 إلى 11.3 دينار بسبب الصدمة العالية لضغوط المخزون. في سياق متصل أفصحت السفن عن أن حجم العقود المتراكمة لديها تبلغ 749 مليون دينار كويتي، ولديها مشروعان كل منهما 100 مليون دينار، ونعمل على بناء عقود كبيرة في الكويت والسعودية، ونتطلع لتحقيق هامش صافي بين 5 % إلى 6 %.

كشفت شركة السفن عن اهتمامها الكبير بالسوق السعودي، حيث تقوم بتوسيع عملياتها، وحالياً لديها ثلاثة مشاريع جارية، كما تسعى الشركة للحصول على الموافقات من أرامكو السعودية على بعض الأعمال.

وأوضحت السفن أنها مهتمة بشأن تعزيز قدرات الشركة وتقديم الحلول الهندسية عالية الجودة في أسواق أخرى متنوعة، مشيرة إلى إنها حصلت على موافقة قطر للطاقة لتصنيع صهاريج التخزين وأوعية الضغط والأعمدة، كما سجلت «السفن» وشركة «الخليج» التابعة لها في مملكة البحرين ووقعت عمليات، وتواصل الشركة إنشاء تحالفات رئيسية مع مقاولين رئيسيين لتعزيز وضمان التعاون الفعال.

وسردت «السفن» بعض الأرقام المهمة في مؤتمرها النصفوي، حيث أشارت إلى أن الإيرادات ارتفعت بنسبة 43 %، وصافي الربح بنسبة 30 % انخفضت إلى 4 % وذلك يرجع بشكل أساسي إلى البدء المبكر للمشروع، حيث تم الطلب من الشركة البدء في مشروعين في قطاع النفط، وكذلك تسريع بعض المشاريع وفقاً لمتطلبات العميل، مما أدى إلى إيرادات إضافية بقيمة 10.5 مليون دينار خلال الفترة الخاصة بالبدء المبكر الذي حقق حوالي 9.6 مليون دينار، كما ارتفع صافي الربح بشكل هامشي بسبب الهامش الإجمالي من المشاريع الجديدة التي بدأت في وقت مبكر.

وكشفت السفن أن المطلوبات نمت بشكل كبير لأن

هل تنتهي مسؤولية الشريك الضامن بخروجه من الشركة؟!

بقلم المحامي- عبدالرزاق عبدالله

E-mail:azq@arazzaqlaw.com



على كفالة شخصية ويتعهد بسداد التزامات الشركة، فإن هذه المسؤولية لا تسقط بخروجه من الشركة أو تنازله عن حصته إلا إذا تم تجديد العقد بكفالة الشريك الجديد، إذ الأصل أن الكفالة لا تفترض بل يجب رضا الكفيل وهو الشريك الجديد وموافقته، لذلك على أي شريك يرغب في التنازل عن حصته والخروج من الشركة أن يراجع العقود والتعهدات الموقعة منه لصالح الشركة، ويتأكد من إنهاء الكفالات أو استبداله بكفيل آخر بموافقة الدائن، ويوثق الاتفاق بشكل صريح في عقود التعديل والعقود الإضافية، وبذلك يتفادى الوقوع في إشكاليات قانونية لاحقة قد تلزمه بديون لم يعد له أي علاقة بها.

والخلاصة أن خروج الشريك وتنازله عن حصته لا يعفيه تلقائياً من الديون والكفالات السابقة، فالمسؤولية تظل قائمة ما لم يجدد العقد بين الدائنين والشريك الجديد ويبرأ المتنازل صراحة.

كما أنه يجب عدم الخلط بين الذمة المالية للشركة وبين رأسمالها حيث أن رأسمال الشركة هو الحد الأدنى للضمان لدائني الشركة، بينما ذمة الشركة يمكن أن تتغير نتيجة للأعمال التي تقوم بها، فتزيد الذمة المالية أو تنقص بحسب ما إذا حققت الشركة أرباحاً أو منيت بخسائر. ويترتب على استقلال الذمة المالية للشريك أن يكون لدائني الشركة ضمان عام على ذمتها المالية دون ذمم الشركاء فيها، ولكن هناك حالات قد تنضم ذمة الشريك إلى ذمة الشركة المالية ويصبح مسئولاً عن دين الشركة، أهمها الكفالات والتعهدات الشخصية التي يوقعها الشركاء لصالح البنوك والدائنين، والتي تجعل الشريك مسؤولاً عن الديون حتى وإن خرج من الشركة، وفي هذه الحالة تكون ذمة الشريك المالية منضمة إلى ذمة الشركة وعند تعثر الشركة وعدم تمكنها من السداد فإنه يتم الرجوع عليه في أمواله الخاصة، لأنه عندما يوقع

من أكثر الإشكاليات التي تواجه الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو التضامنية، مسألة خروج أحد الشركاء من الشركة، وهذا الخروج لا يعفيه من الالتزامات والديون المترتبة على الشركة إذا كان ضامن لهذه الديون. الشركة يمنحها القانون الشخصية القانونية الاعتبارية المنفصلة عن شخصية الشركاء ولها أهلية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وذمتها المالية مستقلة ومنفصلة عن ذمم الشركاء لتتمكن من مزاولة نشاطها بصفة مستقلة عن الأشخاص المكونين لها، ويجب عدم الخلط بين الذمة المالية للشركة والذمم المالية للشركاء، ومسئولية الشريك في شركات الأموال مثل ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة تكون في حدود حصته المدفوعة في رأس المال، ولا يجوز الرجوع على الشريك إلا في حدود حصته المدفوعة.



السوق يبحث عن «فتيل» نشاط المرحلة المقبلة

1

الأسهم الصغيرة تتصدر الواجهة ارتفاعاً وقيمة

2

تمركز في الأسهم الأعلى سائلية ترقباً للاكتتابات المتوقعة

3

بناء مراكز هادئة على مجاميع وأسهم الاستقرار

4

نشاط على الأسهم المرتبطة بملفات دمج أو تسوية وصفقات



كتب محمود محمد :

تصدرت عدد من الأسهم الصغيرة والمضاربة واجهة نشاط الأعلى ارتفاعاً والأعلى قيمة، عاكسة حالة الهدوء والجمود النسبي في الأداء، حيث ينزف السوق مبالغ بشكل متقطع ثم يعوضها جزئياً.

أمس خسر السوق 104.3 ملايين دينار كويتي، بالرغم من أن أغلبية الأسهم صاعدة في السوق بنحو 62 سهماً مقابل تراجع 57.

لكن النشاط وفقاً لمجريات التداولات من بداية الأسبوع يستهدف الأسهم المضاربة من جهة، وبعض الأسهم التي تخضع لمضاربيين وصناع سوق أفراد يقومون بتبنيها بشكل أسبوعي، في حين مجاميع أخرى قامت مؤخراً بنفض الغبار عن بعض الأسهم التابعة لها، والتي كانت تعاني من خمول وخسائر على مدار سنوات، حيث استفاقت وتسعى حالياً لإعادة إحيائها في محاولة لمعالجتها والاستفادة منها عن طريق تجهيزها للمنافسة على مشاريع مرتقبة في شتى القطاعات محلياً.

في حين تلاحظ نشاط مستمر على بعض الأسهم المرتبطة ببعض الأحداث والتي لها علاقة بتطورات تخص مستقبلها، سواء دمج و تسويات مع دائنين أو هيكلة، حيث يراهن المستثمرون على أن هذه الشريحة من الأسهم لديها وقود سيشكل عامل دعم وتحفيز طالما هدأت الصفقات والتخارجات.

في المقابل كشفت مصادر استثمارية أن هناك قوى معطلة تتضمن عدد من الحسابات لأسباب متباينة ومختلفة، وهي إما تتعلق بتحديث أو مراجعات، لكن هناك حسابات جديدة

مؤسسية ومحافظ استثمارية يتم تدشينها بشكل يومي لدى شركات الاستثمار من الصف الأول.

على صعيد النشاط كشفت مصادر استثمارية أن هناك ترتيبات يتم التحضير لها تتعلق بتغيرات تخص تمثيل في مجالس إدارات لشركات عقارية تغيرت فيها خارطة الملكيات نتيجة دخول مجاميع بنسب مؤثرة.

أيضاً هناك مفاوضات على بيع بعض الشركات التابعة والزميلة لبعض الشركات، خصوصاً من الكيانات التي لم تعد تلك الأنشطة تتفق مع توجهاتها، وتمثل هذه الكيانات عبء إداري ومالي.

في خضم التباين الذي يمر فيه السوق أكدت مصادر استثمارية أن الأسواق العالمية بشكل عام تمر في ذات المرحلة من التباينات والتغيرات، وهي غالباً ما تكون مصحوبة بتقييمات نتائج النصف الأول التي تكتسب أهمية قصوى كونها مرتبطة بتوزيعات وتعطي المستثمرين صورة أولية عن المتبقي من العام.

لكن التساؤل هو، هل في السوق فرص؟ مصادر استثمارية قالت أن السوق يزخر بالفرص، لكنها تختلف وفقاً لتوجهات كل مستثمر، وماذا يريد من هذا السهم أو ذاك.

وتضيف أن هناك استقرار في نشاط المستثمرين المؤسسين، مقابل تباين في تعاملات الأفراد، وهي مدفوعة بعوامل مختلفة تتعلق بتراجعات أسعار وترقب لتحسن المستويات، وخسائر دفترية لبعض الأسهم جمدت مبالغ كبيرة، ووقف أسهم جديدة نتيجة الخسائر المتراكمة، فضلاً عن أن الكاش أصبح عزيز في ظل تراجع مستويات السيولة بعد إعادة تعريف خاصية صافي الالتزام ”النتج“ باعتبارها

أداة ليست للتمويل.

واختتم السوق جلسة أمس بخسارة 104.3 مليون دينار، وأغلقت القيمة والسوقية عند 52.303 مليار دينار، وارتفعت كمية الأسهم المتداولة أمس بنسبة 2.1 %، والصفقات بنسبة 6.4 %، وقيمة التداول 9.5 %، وهي مؤشرات إيجابية تعكس في طياتها نشاط مائل للبيع وجني الأرباح، لكن الحضور في المقابل واضح، وذلك من أسعار العرض، ما تعتبر مرحلة بناء لصالح أصحاب التوجهات الاستثمارية المتوسطة والقصيرة.

وسيطر التباين على المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، وسط صعود لـ5 قطاعات. انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.26 %، ونزل ”العام“ بـ0.19 %، فيما ارتفع ”الرئيسي“ 50 بنحو 0.09 %، وزاد ”الرئيسي“ بـ0.15 %، عن مستوى الثلاثاء.

سجلت البورصة الكويت تداولات في تلك الأثناء بقيمة 89.20 مليون دينار، وزعت على 583.79 مليون سهم، بتنفيذ 28.95 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ5 قطاعات على رأسها المواد الأساسية بـ2.24 %، بينما تراجعت 8 قطاعات أخرى في مقدمتها منافع بـ0.58 %.

ومن بين 61 سهماً مرتفعاً تصدر سهم ”الإماراتية“ القائمة الخضراء بـ15.82 %، بينما جاء ”فنادق“ على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 57 سهماً بنحو 6.28 %، عقب تنفيذ صفقتين على سهم الشركة، واستقر سعر 14 سهماً. وجاء سهم ”اكتتاب“ على رأس نشاط الكميات بحجم بلغ 129.28 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم ”العربية العقارية“ بقيمة 7.4 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

تنفيذ صفقتين متفق عليهما
بـ «الفنادق الكويتية»

وأستناداً إلى بيانات البورصة، فإن رأس مال «فنادق» يبلغ 5.78 مليون دينار، موزعاً على 57.75 مليون سهم، وتمتلك شركة بتروبرت الكويت للتجارة العامة والمقاولات والأطراف المتحالفة 60.64 % في الشركة، فيما تمتلك شركة طرفان للتجارة العامة والمقاولات 9.97 % في «فنادق». وحققت «الفنادق الكويتية» ربحاً بلغت بـ720.08 ألف دينار في النصف الأول من العام الحالي، مقابل 618.16 ألف دينار بالفترة ذاتها من العام المنصرم، بزيادة سنوية 16.49 %.

أعلنت شركة الفنادق الكويتية تنفيذ صفقتين متفق عليهما في بورصة الكويت بعدد 3.61 مليون سهم، وقيمة إجمالية 794.50 ألف دينار. وأوضحت أن إحدى الصفقات كان بعدد 2.71 مليون سهم، وبقيمة إجمالية 596.50 ألف دينار كويتي، فيما بلغت قيمة الصفقة الثانية 198 ألف دينار؛ إذ بلغ عدد الأسهم بها 900.01 ألف سهم. وأشارت «فنادق» إلى أن سعر السهم في كلتا الصفقتين وصل إلى 0.220 دينار، دون ذكر أطراف الصفقتين المعلن عنهما.

«أسواق المال» توافق على
انتهاء عملية استحواذ
إلزامي لـ «أعيان للإجارة»

وافقت هيئة أسواق المال على انتهاء عملية الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة أعيان للإجارة والاستثمار على جميع أسهم شركة مبرد القابضة. وأوضحت «أعيان للإجارة» أنه لا يوجد أثر على المركز المالي. وكانت «أعيان» قد أعلنت الأسبوع الحالي انتهاء فترة تجميع الأسهم المتعلقة بغرض الاستحواذ الإلزامي المقدم على جميع أسهم «مبرد» دون أن تسفر عن تجميع أي أسهم. ووفق آخر بيانات معلنه، فقد ارتفعت أرباح «أعيان للإجارة» خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 30 % سنوياً عند 3.87 مليون دينار، فيما انخفضت أرباح «مبرد» 43.4 % سنوياً عند 226.74 ألف دينار خلال نفس الفترة.

«الأولى»: إيداع
خطة إعادة الهيكلة
ودعوة الدائنين

أعلنت شركة الأولى للاستثمار إيداع خطة إعادة الهيكلة ومرفقاتها، وإخطار أمين إعادة الهيكلة، ولجنة الإفلاس، وممثل لجنة الدائنين وأعضاء اللجنة بالخطة ومرفقاتها. وذكرت الشركة أنه تم إخطار هيئة أسواق المال، ولجنة الإفلاس وأمين إعادة الهيكلة وجميع الدائنين بالدعوة لاجتماع الدائنين المزمع انعقاده في 18 سبتمبر 2025؛ لمناقشة خطة إعادة الهيكلة، وذلك وفقاً لمتطلبات القانون رقم (71) لسنة 2020 بإصدار قانون الإفلاس. وكانت «الأولى» قد سجلت ربحاً خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 354.65 ألف دينار، بهبوط 85.02 % عن قيمتها البالغة 2.37 مليون دينار خلال السنة أشهر الأولى من عام 2024.

بورصة الكويت: مساهم يرفع حصته في «راسيات»

صالح الدويري 7.02 % في «راسيات». وكانت «راسيات» قد أعلنت الثلاثاء شراء رئيس مجلس إدارة بشركة رواسي الكويت القابضة أيمن عبدالله يوسف بودي 126.5 ألف سهم في الشركة، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل إلى 56.2 مليون سهم. وحسب آخر بيانات معلنه، فقد انخفضت أرباح «راسيات» خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 38.68 % عند 171.97 ألف دينار، مقابل 280.46 ألف دينار ربح الربع نفسه من عام 2024.

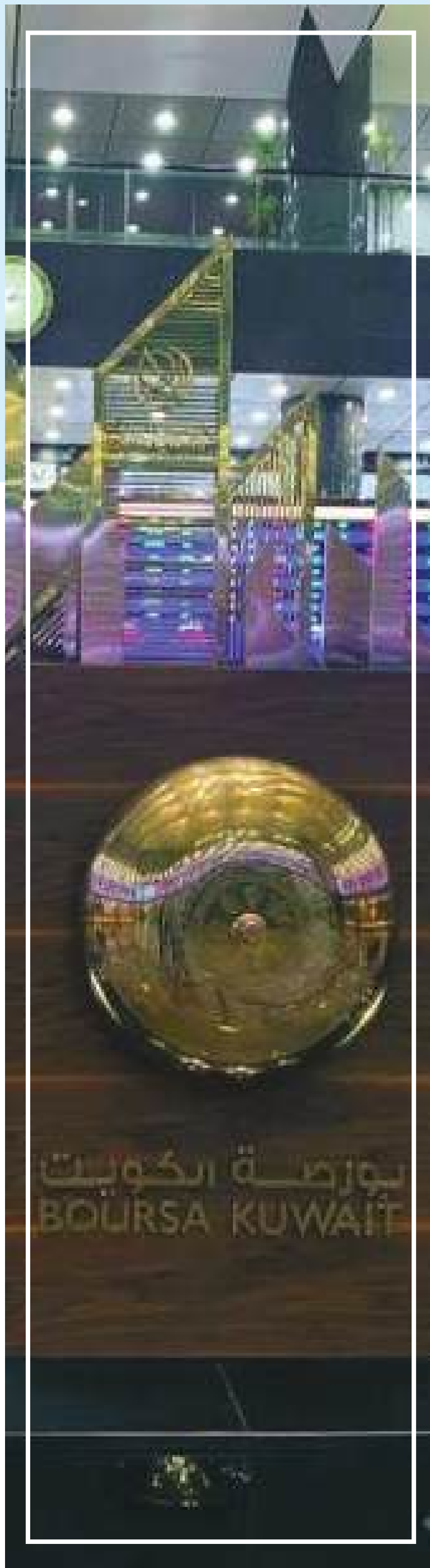
كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، رفع مساهم حصته في هيكل ملكية شركة راسيات القابضة. وتمثل ذلك في رفع مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي (شركة رواسي الكويت القابضة والثالث الخيري / نورة يوسف حمد بودي) حصتها في «راسيات» إلى 37.38 بصورة غير مباشرة، بدلاً من الحصة السابقة التي كانت تبلغ 36.62 % بصورة مباشرة وغير مباشرة. يُذكر أن رأس مال الشركة يبلغ 15 مليون دينار، موزعاً على 150 مليون سهم، وتعد مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي أكبر مساهم بها، فيما يمتلك حمد قيس

«المركزي» يوافق لـ «وربة» و«الخليج» على تعيين جهات استشارية بشكل مشترك

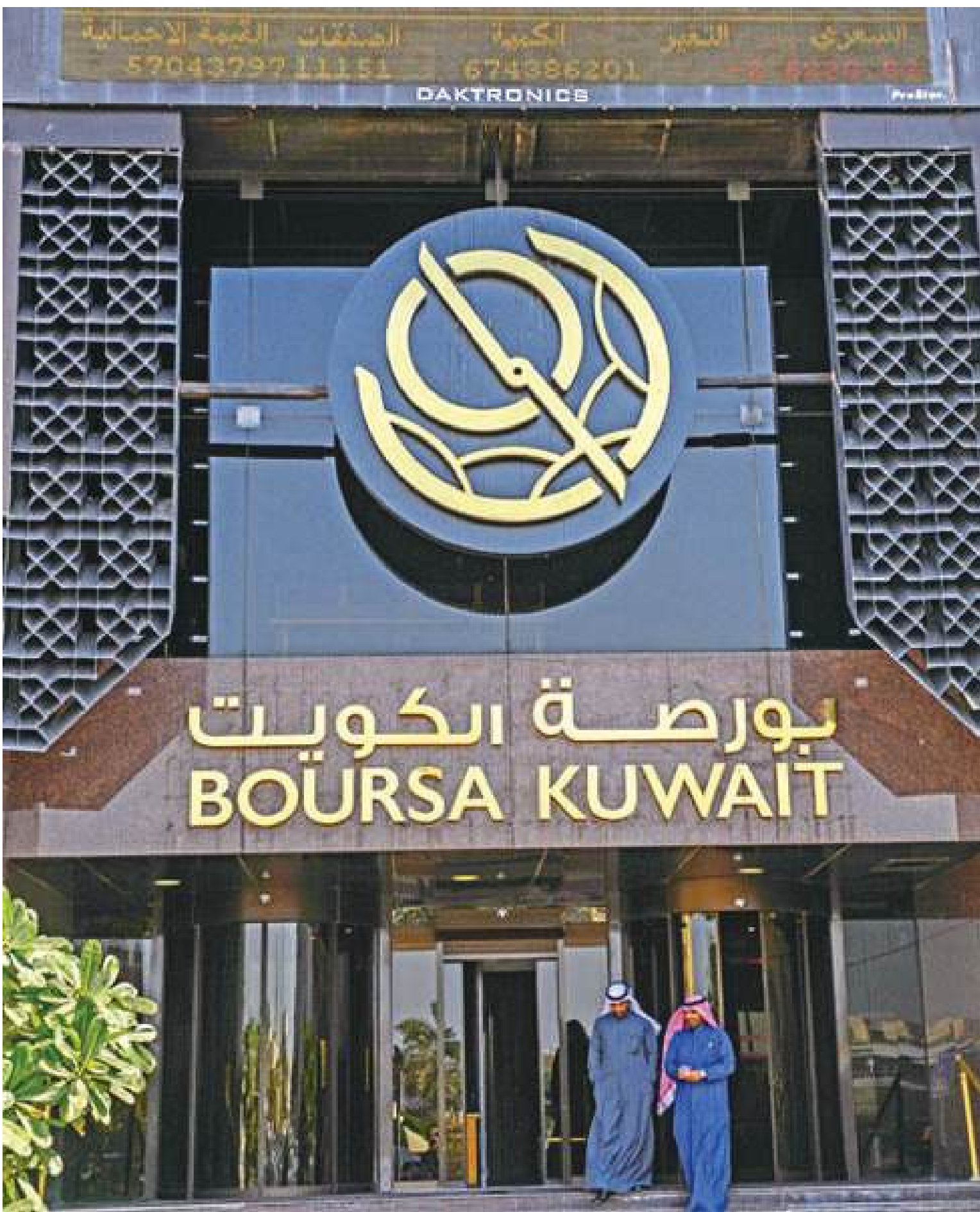
وبنك الخليج على تعيين جهات استشارية؛ للقيام بدراسة جدوى عملية الاندماج وأعمال الفحص النافية للجهة. وأعلن بنك الخليج الثلاثاء موافقة «المركزي» مبدئياً على تحوله إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، وبناءً على نتائج دراسة جدوى معدة من قبل جهة استشارية عالمية متخصصة. ووفق آخر بيانات معلنه، فقد انخفضت أرباح بنك الخليج خلال الربع الثاني من العام الحالي 4.3 % عند 14.69 مليون دينار، وقفزت أرباح بنك وربة عند 15.21 مليون دينار لذات الفترة.

للاستشارات الاقتصادية والإدارية والصناعية والكمبيوتر كمشور للأصول. وفي بيان منفصل، أعلن «وربة» حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي بشأن تعيين الجهتين الاستشاريتين التاليتين وهما شركة ألفاريز ومارسال الشرق الأوسط المحدودة كمستشار الفحص النافي للجهالة، ومكتب فيصل الفهد وشركاته كمستشار قانوني محلي ثاني. وأكد البنكان الالتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة بما فيها الحصول على أية موافقات قد تكون مطلوبة من الجهات الرقابية، والإفصاح عن أية تطورات جوهرية بهذا الشأن في حينه. وكان «المركزي» قد وافق الشهر الماضي لبنك وربة

حصل بنكا الخليج ووربة على موافقة بنك الكويت المركزي؛ لتعيين جهات استشارية بشكل مشترك؛ لدراسة جدوى لعملية الاندماج بين البنكين. حصل «الخليج» و«وربة» على موافقة «المركزي» لتعيين جهات استشارية بشكل مشترك بينها، وذلك باعتبارها من الجهات المتخصصة والمرخصة من قبل هيئة أسواق المال، إذ تتمتع هذه الشركات بالمؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بالمهام اللازمة وفقاً لأحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء الهيئة. وتمثلت تلك الجهات في شركة الشال للاستشارات كمستشار الاستثمار المحلي، وشركة بي دي أو



إفصاحات البورصة



عضو مجلس إدارة يبيع 120 ألف سهم بـ «الصالحية»

أعلنت شركة الصالحية العقارية بيع عضو مجلس الإدارة سعود فيصل الزين 120 ألف سهم من أسهمها. أوضحت الشركة أن الصفقة تمت بسعر 402 فلساً للسهم، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد التعامل إلى 5.22 مليون سهم. يُذكر أن رأس مال «صالحية» يبلغ 62.32 مليون دينار، موزعاً على 623.22 مليون سهم، ويعد غازي فهد النفيسي أكبر مساهم بالشركة بنسبة 18.18 % ويليه شركة البستان المتحدة العقارية بـ 5.85 %.

تراجعت أرباح شركة الصالحية العقارية في الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 48 % سنوياً؛ عند 1.14 مليون دينار، مقابل 2.19 مليون دينار ربح الربع الثاني من عام 2024.

تابعة لـ «بيوت» تفوز بترسية مناقصة «نפט الكويت»

أعلنت شركة بيوت القابضة فوز إحدى شركاتها التابعة (شركة بيت الموارد الكويتي لخدمات الموارد البشرية) بترسية مناقصة بقيمة 4.52 مليون دينار كويتي. تتعلق المناقصة بتوفير خدمات العمالة المتخصصة والداعمة لمجموعة الخدمات اللوجستية لشركة نفط الكويت، وتبلغ مدتها سنتين. وقالت إن نسب الربحية تتراوح بين 3 % إلى 5 % طوال فترة العقد.

انخفضت أرباح شركة بيوت القابضة في الربع الثاني من العام الحالي 1.98 % سنوياً؛ عند 2.73 مليون دينار، مقابل 2.78 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2024.

«الجزيرة» و«إيفا للفنادق» تعلنان عدم تجديد اتفاقية مع «ثروة»

أعلنت كل من شركة طيران الجزيرة وشركة إيفا للفنادق والمنتجات عدم تجديد اتفاقية صانع السوق المبرمة مع شركة ثروة للاستثمار. تنتهي اتفاقية صانع السوق للشركتين في 31 ديسمبر 2025. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد حققت «طيران الجزيرة» ربحاً خلال النصف الأول من عام 2025 بقيمة 9.55 مليون دينار، وسجلت «إيفا للفنادق» ربحاً خلال الفترة ذاتها بقيمة 14.38 مليون دينار.

«السالمية» تشتري 100 ألف سهم في «التجارية»

دينار، موزعاً على 1.90 مليار سهم، وتمتلك شركة كاييتال الكويت العقارية 9.32 % في «التجارية»، وتليها شركة المزايا الدولية للتجارة العامة والمقاولات بـ 5.75 %، وشركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية بـ 5.15 %.

وكانت «التجارية» قد حققت في الستة أشهر الأولى من العام الحالي ربحاً بقيمة 9.06 مليون دينار، بانخفاض 5.32 % عن مستواها في النصف الأول من العام الماضي البالغ 9.57 مليون دينار.

أعلنت شركة التجارية العقارية تعامل شخص مطلع على أسهمها. وتمثل ذلك التعامل في شراء شركة السالمية جروب لتنمية المشاريع 100 ألف سهم في «التجارية»، أمس الثلاثاء، بسعر 191 فلساً للسهم الواحد، وإجمالي يُقدر بـ 191.12 ألف دينار.

ووصل رصيد الأوراق المالي بعد التعامل الحالي إلى 17.71 مليون سهم. يذكر أن رأس مال «التجارية» يبلغ 189.59 مليون

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته بتراجع هامشي.. وسط هبوط 3 قطاعات كبرى



وشهدت بقية القطاعات أداءً إيجابياً، بصدارة قطاع البنوك الذي خالف أداء القطاعات الكبرى بعد صعوده 0.74 %، تلاه قطاع الخدمات المالية بارتفاع نسبته 0.70 %.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت الخسائر 148 سهماً، بصدارة سهم «رتال» الذي هبط 4.5 %، وجاء إغلاق 95 سهماً باللون الأخضر تصدرها سهم «ثمار» بارتفاع نسبته 4.47 %.

وسجل السوق الموازي أداءً سلبياً، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) متراجعاً 0.52 %، بخسائر بلغت 139.91 نقطة، هبطت به إلى مستوى 26,629.95 نقطة.

وكان مؤشر «تاسي» أنهى جلسة الثلاثاء بتراجع هامشي بلغت نسبته 0.04 %، في ظل هبوط قطاعي المواد الأساسية والطاقة، وسط ارتفاع السيولة.

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول»، جلسة الأربعاء بتراجع هامشي، وسط هبوط 3 قطاعات كبرى بقيادة قطاع الطاقة، وخالف قطاع البنوك الاتجاه ليقلص خسائر المؤشر.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» متراجعاً 0.03 % بخسائر بلغت 3.64 نقطة، هبط بها إلى مستوى 10,878.07 نقطة.

وارتفعت قيم التداول إلى 4.21 مليار ريال، من خلال 196.58 مليون سهم، مقابل 4.02 مليار ريال، بتداولات بلغت 256.7 مليون سهم بنهاية جلسة الثلاثاء.

وجاء إغلاق 13 قطاعاً باللون الأحمر، بقيادة 3 قطاعات كبرى تصدرها قطاع الطاقة بتراجع نسبته 0.68 %، وهبط قطاع المواد الأساسية 0.35 %، وسجل قطاع الاتصالات تراجعاً نسبته 0.27 %.

بورصات خليجية

9 مليارات درهم خسائر سوقية للأسهم الإماراتية بختام تعاملات الأربعاء



تراجعت مؤشرات أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات الأربعاء، وسط ترقب ندوة جاكسون هول التي يعقدها مجلس الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع سعياً لمؤشرات حول مسار السياسة النقدية.

ووفق بيانات التداول، تكبد سوق دبي المالي خسائر قدرها 3 مليارات درهم، وبلغت خسائر سوق أبوظبي للأوراق المالية 6 مليارات درهم، بإجمالي خسائر بلغت 9 مليارات درهم. واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 1.424 مليار درهم، توزعت على 31.623 ألف صفقة.

ومع ختام تعاملات الأمس، تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.46 % إلى مستوى 6122 نقطة، وسط تعاملات بحجم 320.206 مليون سهم بقيمة 449.072 مليون درهم. ضغط على أداء المؤشر، تراجع أسهم الاتحاد العقارية 1.30 %، وتيكوم 0.90 %، وتعليم القابضة 2.26 %، وسلامة 0.46 %، وباركن 0.65 %.

وسجلت القيمة السوقية لأسهم دبي 1.029 تريليون درهم بختام تعاملات الأمس، مقابل 1.035 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بخسائر بلغت 6 مليار درهم.

في حين تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.05 % إلى مستوى 10204 نقطة، وسط تعاملات بحجم 290.938 مليون سهم بقيمة 975.707 مليون درهم.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.127 تريليون درهم بختام تعاملات الأربعاء، مقابل 3.130 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بخسائر بلغت 3 مليار درهم.

جاء هذا الأداء تزامناً مع انخفاض أسهم مصرف أبوظبي الإسلامي 0.91 %، وأدنوك للتوزيع 0.26 %، وأدنوك للحفر 1.96 %، وأدنوك للإمداد 0.38 %، وموانئ أبوظبي 2.11 %.

بورصة البحرين تعاملات الأربعاء على ارتفاع أسهم المال

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء على ارتفاع، بدعم أسهم قطاع المال.

ومع ختام تعاملات الأمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.29 % إلى مستوى 1932 نقطة.

وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 57 سهم بقيمة 396.621 ألف دينار. ارتفعت أسهم بيت التمويل الكويتي بنسبة 4.08 % لتغلق عند 2.550 دولار. كما صعدت أسهم مجموعة جي إف إتش المالية بنسبة 1.37 % لتصل إلى 0.370 دولار، في حين ارتفعت أسهم سوليدرتي البحرين بنسبة 1.23 % عند مستوى 0.410 دينار بحريني.

وسجلت أسهم بنك السلام نمواً بنسبة 0.88 % لتغلق عند 0.230 دينار، فيما زادت أسهم بنك البحرين الوطني بنسبة 0.40 % مسجلة 0.507 دينار بحريني. وارتفعت كذلك أسهم المؤسسة العربية المصرفية بنسبة 0.29 % لتبلغ 0.351 دولار، إلى جانب صعود أسهم بنك البحرين والكويت بنسبة 0.20 % عند مستوى 0.511 دينار بحريني.

أسهم المالي والخدمات ترتفع بمؤشر بورصة مسقط عند إغلاق الأربعاء

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأربعاء، مرتفعاً 0.43 %، بإقفاله عند مستوى 4,938.93 نقطة، رابحاً 21.25 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الثلاثاء.

ودعم المؤشر العام ارتفاع القطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 0.42 %، مدفوعاً بارتفاع سهم مسقط للتمويل المرتفع بنسبة 1.89 %، وارتفع سهم بنك مسقط بنسبة 1.63 %.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات 0.25 %؛ بدعم سهم اسبياد للنقل البحري المرتفع بنسبة 1.59 %، وارتفع سهم النفط العمانية للتسويق بنسبة 1.34 %.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة وحيداً بنسبة 0.78 %، مع تقدم الأسماك العمانية على المتراجعين بنسبة 6.9 %، وتراجع المها للسيراميك بنسبة 5.36 %.

وحد من تراجع صدارة سهم الأنوار لبلاط السيراميك للرابحين بنسبة 2.22 %.

وتراجع حجم التداولات إلى 128.07 مليون ورقة مالية، مقابل 174.67 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 24.2 مليون ريال، مقارنة بنحو 34.09 مليون ريال جلسة الاثنين.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 43.68 مليون سهم، وبقيمة 6.2 مليون ريال.

سوق دبي المالي يستقطب

368 ألف مستثمر خلال 3 سنوات



شهدنا نشاطاً متزايداً للمستثمرين، وبلغت نسبة المستثمرين الأجانب 84 % من إجمالي عدد المستثمرين الجدد، كما ارتفعت مساهمة المستثمرين المؤسسيين لتشكّل 71 % من قيمة التداولات.

وأكد أن التداولات الدولية تجاوزت نظيرتها المحلية للمرة الأولى على الإطلاق بنسبة 53 %، كاشفاً عن تسجيل نمو في قيمة التداولات اليومية بنسبة 75 % في 2025.

في حين شكّل المستثمرون الأجانب 53 % من إجمالي التداولات، كما شكلت نسبة ملكيتهم 20 % من إجمالي القيمة السوقية، و84 % من نسبة الحسابات الاستثمارية الجديدة في السوق.

وأكد أن هذه النتائج جاءت ثمرة لخطوات نوعية شملت جذب اكتتابات جديدة، وتحديث البنية التحتية، وتطوير اللوائح التنظيمية للسوق، ما أثمر زيادة ملحوظة في السيولة بنسبة 77 % خلال العام الجاري مقارنة مع العام الماضي.

وأوضح أن القيمة الإجمالية لأدوات الدين المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة في بورصة ناسداك دبي بلغت نحو 98.8 مليار درهم، ما يمثل حصة كبيرة ومتنامية من سوق أدوات الدين، ويعكس اهتماماً عالمياً متزايداً بالاستثمار المستدام.

قال الرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي و«ناسداك دبي»، حامد علي، إن المؤشر العام لسوق دبي المالي حافظ على صدارته باعتباره الأفضل أداءً بين الأسواق الخليجية للعام الثالث على التوالي، حيث نما بنسبة تصل إلى 20 % خلال العام الجاري 2025.

وأوضح أن سوق دبي المالي استقطب ما يزيد على 368 ألف مستثمر جديد خلال السنوات الثلاث الماضية فقط، من بينهم 54 ألف مستثمر جديد خلال العام الجاري وحده، 84 % منهم من خارج الدولة.

وذكر أن قيمة إدراجات أدوات الدخل الثابت في كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي بلغت 532 مليار درهم حتى تاريخه، ما يعكس ثقة المصدرين والمستثمرين الدوليين بقوة وشفافية الأسواق، وفق صحيفة الإمارات اليوم.

وأوضح أن التركيز خلال الفترة المقبلة يبقى موجهاً نحو جذب اكتتابات جديدة لشركات من مختلف القطاعات، مع الحفاظ على شفافية السوق، إضافة إلى تطوير بنية مؤسسية متقدمة، وتعزيز الأدوات الاستثمارية، بما يواكب تطلعات المستثمرين على المستويين المحلي والدولي.

وقال إن أداء السوق خلال النصف الأول من العام الجاري 2025 جسّد هذه الرؤية، حيث

بورصات خليجية

تقرير: 85 % من المستثمرين الأفراد بالإمارات يفضلون الأسهم المحلية



حكومية داعمة. كما أوضح أن أبرز تعديل في المحافظ الاستثمارية تمثل في زيادة التعرض للأسهم الإماراتية بنسبة 53 %، يليها زيادة الاستثمار في السلع الأساسية بنسبة 51 %.

وتتوافق هذه التوجهات مع تصنيف الذهب والمعادن الثمينة كأكثر الأصول مرونة بنسبة 49 %، فيما جاءت العملات الرقمية في المرتبة الثانية بنسبة 45 %. وتعد العملات الرقمية حالياً أكثر فئة أصول يحتفظ بها المستثمرون في الإمارات، حيث يستثمر فيها 54 % منهم.

من بين أفضل أسواق الأسهم أداءً عالمياً هذا العام، متفوقين بفارق كبير على مؤشرات مثل «ستاندرد أند بورز 500». وأكد أن ثقة المستثمرين في سوق الإمارات لا تزال قوية، مدفوعة بأداء ثابت للمؤشرات المحلية، ومؤشرات اقتصادية كلية متينة، إضافة إلى تحقيق أرباح مستمرة في قطاعات استراتيجية.

وأشار نداف إلى أن المستثمرين في الإمارات يميلون بشكل أكبر إلى الاستثمار في العقارات والتكنولوجيا والخدمات المالية والطاقة، وهي قطاعات تستفيد حالياً من مبادرات

كشف تقرير «نبض المستثمر الفردي في الإمارات» الصادر عن منصة التداول العالمية «إيتورو»، أن 85 % من المستثمرين الأفراد في الدولة يستثمرون حالياً في الأسهم المحلية، وأن عدداً كبيراً منهم يواصل ضخ المزيد من الاستثمارات محلياً استجابة لتصاعد التوترات التجارية العالمية.

وأوضح الاستطلاع، الذي شمل عينة من 1000 مستثمر فردي في مختلف أنحاء الإمارات، وجود دعم واسع للأسواق الوطنية، حيث يستثمر 39 % منهم في سوق أبوظبي، و28 % في سوق دبي، بينما يستثمر 18 % في كلا السوقين. وتعكس هذه التوجهات الثقة القوية بأداء الاقتصاد الإماراتي، إذ أعرب 63 % من المستثمرين عن كونهم «واثقين جداً» من أدائه الحالي، فيما أبدى 59 % ثقة كبيرة بالأداء طويل الأمد للأسهم المحلية، وفق وكالة الأنباء الإماراتية، وام.

وعلى صعيد التوقعات المستقبلية، توقع 48 % من المشاركين تحقيق مكاسب كبيرة في سوق الأسهم الإماراتية خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، بينما رجح 34 % نمواً مستقراً. وتتسق هذه النظرة مع التطلعات طويلة الأمد، حيث يرى 58 % أن منطقة الشرق الأوسط ستحقق العوائد الأعلى خلال السنوات الخمس القادمة، متفوقة على الولايات المتحدة التي جاءت بنسبة 50 %.

أما القطاعات المحلية الأكثر جذباً للاستثمار خلال العام المقبل، فقد تصدرها قطاع العقارات بنسبة 55 %، تلاه قطاع التكنولوجيا 48 %، ثم كل من الخدمات المالية والطاقة بنسبة 37 % لكل منهما.

وقال جورج نداف، المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى «إيتورو»، إن سوقي دبي وأبوظبي يعدان

بورصة قطر تتراجع 1.61 % عند الإغلاق

مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 24.01 ألف صفقة، مقابل 20.13 ألف صفقة الثلاثاء.

ومن بين 52 سهماً نشطاً، تقدم سهم «المصرف» تراجعاً للأسهم البالغ عددها 39 سهماً بـ 2.87 %، وارتفع سعر 13 سهماً على رأسها «الطبية» بـ 1.47 %، واستقر سعر سهمين. وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 25.88 مليون سهم، وسيولة بقيمة 42.48 مليون ريال.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأربعاء منخفضة؛ بضغط تراجع 6 قطاعات. تراجع المؤشر العام بنسبة 1.61 % ليصل إلى النقطة 11306.78، فاقداً 184.81 نقطة عن مستوى الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها قطاع النقل بـ 1.95 %، بينما ارتفع قطاع التأمين وحيداً بـ 0.11 %. تراجعت السيولة إلى 369.07 مليون ريال، مقابل 400.14 مليون ريال الثلاثاء، وانخفضت أحجام التداول عند 136.48 مليون سهم، مقارنة بـ 151.7

أرباح شركات التأمين ببورصة قطر ترتفع 5.76 % خلال النصف الأول

بلغت 42.60 مليون ريال مقابل 42.09 مليون ريال للنصف الأول من 2024، بارتفاع 1.22 %.

وبينت الإحصائية انخفاض أرباح شركة «الإسلامية للتأمين» التي حققت 69.1 مليون ريال مقابل 83.53 مليون ريال في الستة أشهر الأولى من 2024، وبنسبة انخفاض قدرها 17.27 %.

كما انخفضت أرباح شركة «الخليج التكافلي» بنسبة 15.58 % لتسجل أرباح بقيمة 32.86 مليون مقابل 38.93 مليون ريال في النصف الأول من عام 2024.

وارتفعت أرباح قطاع التأمين خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 10.91 % على أساس سنوي، عند 423.8 مليون ريال، مقابل 382.11 مليون ريال خلال الفترة نفسها من عام 2024.

من عام 2025، مقابل أرباح نفس الفترة من 2024 البالغة 356.69 مليون ريال، بارتفاع بلغت نسبته 5.07 %.

وسجلت شركة الدوحة للتأمين أرباح بقيمة 116.58 مليون ريال خلال النصف الأول من 2025، مقابل 110.99 مليون ريال في الفترة ذاتها من 2023، بارتفاع 5.04 %. وارتفعت أرباح شركة «القطرية العامة» في الستة أشهر الأولى من العام 2025 بنسبة 52.83 %، لتسجل أرباحاً بقيمة 74.48 مليون ريال مقابل 48.74 مليون ريال في الفترة نفسها من عام 2024.

وحققت شركة «بيمه» أرباح بقيمة 52.96 مليون ريال ، مقابل أرباح النصف الأول المنتهي بـ 30 يونيو 2024 البالغة 40.8 مليون ريال، بارتفاع بلغت نسبته 29.80 %، وتلتها شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي بأرباح

كشفت إحصائية رسمية ارتفاع أرباح قطاع التأمين المدرج ببورصة قطر خلال النصف الأول من عام 2025 بنسبة 5.76 % على أساس سنوي.

وسجلت الشركات المدرجة بالقطاع أرباحاً في النصف الأول المنتهي بـ 30 يونيو 2025 بقيمة 763.38 مليون ريال، مقابل 721.77 مليون ريال خلال الفترة نفسها من عام 2024.

ويتكون القطاع من 7 أسهم وهم: قطر للتأمين والدوحة للتأمين والقطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين والخليج التكافلي والمجموعة الإسلامية للتأمين والضمان للتأمين الإسلامي «بيمه» وكيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي.

ودعم أداء القطاع ارتفاع أرباح شركة قطر للتأمين التي حققت أرباح بقيمة 374.78 مليون ريال في النصف الأول

بورصات عالمية

الأسهم الأوروبية تتراجع عن أعلى مستوياتها في 5 أشهر

وهبطت أسهم الشركات المرتبطة بالدفاع 1.5 % في التعاملات المبكرة. وعانت هذه الأسهم في الجلسة السابقة من أسوأ يوم لها في أكثر من شهر تحت ضغط الأنباء عن قمة محتملة بين أوكرانيا وروسيا بعدما أدت آمال وقف التصعيد إلى انخفاض الطلب على الأصول ذات الصلة بالأنشطة العسكرية.

وتراجعت أسهم شركات التكنولوجيا 1 % تقريبا بعد يوم من تراجع أسهم نظيراتها الأمريكية بسبب المخاوف من فقاعة في أسهم شركات الذكاء الاصطناعي والضبابية بشأن توقعات أسعار الفائدة.

وهبط سهم مجموعة ألكون السويسرية الأمريكية للعناية بالعيون 9.8 % بعد أن خفضت الشركة توقعاتها لصافي المبيعات لعام 2025 بسبب التأثير المتوقع للرسوم الجمركية الأمريكية.

تراجعت الأسهم الأوروبية الأربعاء عن أعلى مستوى لها عند الإغلاق في خمسة أشهر والذي سجلته في الجلسة السابقة بعد أن اقتفت أسهم شركات التكنولوجيا أثر الأداء الضعيف لنظيراتها في وول ستريت وفي الوقت الذي تعرض فيه قطاع الدفاع لضغوط لليوم الثاني. وهبط المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.4 % بحلول الساعة 0707 بتوقيت جرينتش مع انخفاض معظم البورصات الرئيسية.

ونزل المؤشر فاينانشال تايمز 100 بنسبة 0.2 % بعد أن أظهرت البيانات ارتفاع التضخم في بريطانيا إلى 3.8 % في يوليو تموز إلى أعلى مستوى له منذ يناير كانون الثاني عام 2024 بما يتماشى مع توقعات بنك إنجلترا.

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن واشنطن قد تقدم دعما جويا لأوكرانيا في إطار اتفاق سلام، لكنه استبعد إرسال قوات برية.

أسهم أستراليا تتراجع تحت ضغط قطاعي التعدين والطاقة

مليار دولار) من قيمتها خلال أول 40 دقيقة من التداول.

انخفض قطاع التعدين 1.4 % مع تراجع «بي إتش بي» بالنسبة ذاتها، بعدما لامست الثلاثاء أعلى مستوى في تسعة أشهر، وكانت «بي إتش بي» -أكبر شركة تعدين مدرجة في العالم- قد أعلنت أدنى أرباح سنوية منذ خمس سنوات، إلا أن الأسواق رحبت بتخفيض توزيعات أرباح أقل من المتوقع.

تراجعت أسهم الطاقة 1 % مع انخفاض أسعار النفط نتيجة رهانات على تخفيف العقوبات على الخام الروسي، وأسهم «وودسايد إنرجي» هبطت 0.9 % و«سانتوس» 0.7 %.

كما واصلت شركة التكنولوجيا الحيوية «CSL» خسائرها، متراجعة حتى 7.6 % ما دفع قطاع الرعاية الصحية للهبوط 2.8 %، وقد خسرت الشركة 30.5 مليار دولار أسترالي من قيمتها خلال جلستي تداول فقط.

تراجعت الأسهم الأسترالية للجلسة الثانية على التوالي يوم الأربعاء، متأثرة بهبوط أسهم التعدين والطاقة، فيما انهارت أسهم شركة «جيمس هاردي» المدرجة في سيدني بعد تحذيرها من أرباح أقل من التوقعات لعام 2026.

تراجع مؤشر «إس أند بي / إيه إس إكس 200» بنحو 0.2 % إلى 8,879.60 نقطة بحلول الساعة 00:40 بتوقيت غرينتش، بعد أن أنهى الجلسة السابقة منخفضاً 0.7 % عقب تسجيل مستوى إغلاق قياسي يوم الاثنين.

هوت أسهم «جيمس هاردي» لصناعة الألياف الأسمنتية حتى 30 %، لتصبح أكبر عيب على المؤشر، وحذرت الشركة من ضعف في أعمالها بأمريكا الشمالية وتوقعت أرباحاً تشغيلية معدلة لعام 2026 بين 1.05 و1.15 مليار دولار، وهو أقل من متوسط توقعات السوق البالغ 1.23 مليار دولار، وبذلك خسرت نحو 7.68 مليار دولار أسترالي (4.95



المؤشر نيكى الياباني يهبط لليوم الثاني بقيادة أسهم الرقائق

انخفض المؤشر نيكى الياباني لليوم الثاني على التوالي يوم الأربعاء، مبتعداً عن مستويات قياسية مرتفعة متأثراً بانخفاض أسهم الشركات المرتبطة بالرقائق الإلكترونية.

وهوى سهم سوفت بنك جروب 8.29 % بينما نزل سهم أدفانتست لمعدات اختبار الرقائق 5.4 %.

وجاءت هذه الخسائر بعد هبوط المؤشر ناسداك الذي يضم الكثير من أسهم التكنولوجيا في التعاملات بالولايات المتحدة خلال الليل، مع انخفاض سهم إنفيديا 3.5 %، في أكبر تراجع له خلال أربعة أشهر تقريباً.

ونزل المؤشر نيكى 225 بنسبة 1.1 % إلى 43047.25 نقطة خلال التعاملات المبكرة. وانخفض المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.2 %.

وصعد 130 سهماً على المؤشر نيكى مقابل تراجع 92 سهماً.

وقال محللون في استطلاع أجرته رويترز إن من المحتمل أن يتراجع المؤشر نيكى عن المستويات القياسية المسجلة في الآونة الأخيرة مع اقتراب نهاية العام.

وتجاوز المؤشر يوم الثلاثاء المستوى القياسي السابق خلال جلسة الذي سجله الأسبوع الماضي ليلا 43876.42. ووفقاً لمتوسط تقديرات 18 محللاً تم استطلاع آرائهم في الفترة من الثامن حتى 18 أغسطس، من المتوقع أن يتراجع المؤشر مرة أخرى إلى 42 ألف نقطة في نهاية ديسمبر.



بورصات عالمية

أسهم كوريا الجنوبية تتراجع لليوم الثالث على التوالي مع فقدان الزخم في وول ستريت



بلغ في عقود المقايضة غير القابلة للتسليم لشهر واحد 1,396.5.

ارتفع «كوسبي» 28.86 % منذ بداية العام حتى الآن، بينما صعد الون 5.2 % أمام الدولار خلال الفترة نفسها. العائد على السندات الحكومية الكورية لأجل ثلاث سنوات، الأكثر سيولة، تراجع 0.1 نقطة أساس إلى 2.444 %، فيما ارتفع العائد على السند القياسي لأجل عشر سنوات 1.3 نقطة أساس إلى 2.857 %.

من بين 932 سهماً متداولاً، ارتفعت أسعار 72 سهماً، بينما تراجعت أسعار 844 سهماً، وسجل الأجانب مشتريات صافية من الأسهم بقيمة 24.6 مليار وون (17.59 مليون دولار).

تم تسعير الون عند 1,399.8 مقابل الدولار في منصة التسوية الداخلية، منخفضاً 0.56 % عن إغلاق الثلاثاء عند 1,392.0. وفي التداولات الخارجية، جرى تسعيره عند 1,399.0 للدولار منخفضاً 0.4 % خلال اليوم، بينما

انخفضت الأسهم الكورية الجنوبية لليوم الثالث على التوالي، يوم الأربعاء بعدما تراجعت أسهم التكنولوجيا العملاقة في وول ستريت خلال الليل، إثر موجة صعود قياسية في الأسواق العالمية، وتراجع الون الكوري، بينما ارتفع العائد على السندات القياسية.

المؤشر القياسي «كوسبي» هبط 59.50 نقطة أو 1.89 % ليسجل 3,092.06 نقطة حتى الساعة 03:19 بتوقيت غرينتش.

من بين الأسهم الثقيلة على المؤشر، ارتفع سهم «سامسونغ إلكترونيكس» 0.07 %، بينما خسر منافسه «إس كيه هاينكس» 3.61 %، وتراجع سهم صناعة البطاريات «إل جي إنرجي سوليوشن» 1.43 %.

كما هبط سهم «هيووندي موتور» 0.23 % وسهم «كيا» 0.10 %، في حين خسر سهم «بوسكو هولدينغز» 1.49 % وسهم «سامسونغ بيولوجيكس» 1.07 %.

التراجعات في أسهم «إنفيديا» وغيرها من أسهم الذكاء الاصطناعي الثقيلة دفعت مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» للانخفاض 0.6 % و«ناسداك» 1.5 %، بينما أنهى مؤشر «داو جونز» التعاملات شبه مستقر بعدما لامس مستوى قياسياً جديداً خلال الجلسة.

من المتوقع أن يقدم مؤتمر «جاكسون هول» في وايومنغ بين 21 و23 أغسطس، حيث سيتحدث رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، المزيد من الوضوح بشأن التوقعات الاقتصادية وإطار سياسة البنك المركزي الأميركي.

أصول الأسواق الناشئة تتجه لتكبد أكبر هبوط في 3 أسابيع

تراجع الطلب على الأصول مرتفعة المخاطر في ظل موجة بيع أسهم كبرى شركات التكنولوجيا الأميركية



كما يتقرب المستثمرون خطاب رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في «جاكسون هول» الجمعة، بحثاً عن إشارات على تيسير نقدي محتمل، بينما يراهن المتعاملون على خفض أسعار الفائدة في سبتمبر.

يتوقع فايرغمان أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في سبتمبر، ثم خفضها مرة كل ثلاثة أشهر على مدى الاثني عشر شهراً التالية. وأضاف: «يتماشى ذلك مع توقعنا الأساسي للهبوط السلس، ما نرى أن له أثراً إيجابياً على الائتمان، بما يشمل الأسواق الناشئة، رغم تجاوز التقييمات الحدود المعقولة».

أما في أسواق الدخل الثابت، ارتفعت سندات إندونيسيا بكافة آجالها الأربعة، قبل اجتماع البنك المركزي المتوقع أن يُبقي على أسعار الفائدة دون تغيير.

تراجعت السندات الحكومية الصينية لتسجل أدنى عوائدها مقارنة بالأسهم منذ أكثر من ثلاثة أعوام، وفقاً لتقديرات «بلومبرغ» المعتمدة على عائد السندات السيادية أجل 10 سنوات، وعائدات الأرباح على مؤشر «شنغهاي المركب».

تتجه أسهم وعمليات الأسواق الناشئة لتكبد أكبر انخفاض لها خلال ثلاثة أسابيع تقريباً، إذ أدت موجة بيع أسهم كبرى شركات التكنولوجيا الأميركية إلى تراجع الطلب على الأصول مرتفعة المخاطر.

تراجع مؤشر «إم إس سي أي» (MSCI) للعمليات بنحو 0.3 %، بينما انخفض مؤشر أسهم الدول النامية 1.3 %. وكان الدولار التايواني والون الكوري الجنوبي في مقدمة العملات التي تراجعت، بينما سجل سهم «تاوان سيميكونداكتور مانوفاكنتشورينغ» (TSMC) أكبر انخفاض بين الأسهم.

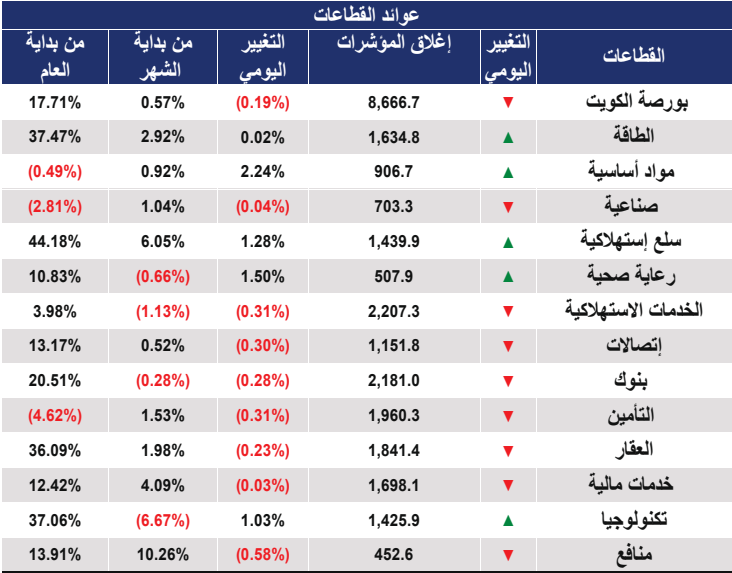
قال أندريس فايرغمان، مدير محفظة الاستثمار في شركة «باين بريدج إنفستمننتس» (PineBridge Investments)، إن «معنويات السوق تلقت ضربة من انخفاض أسهم التكنولوجيا الليلة الماضية، ما مثل تناقضاً واضحاً مع النبرة الإيجابية في أوروبا».

تقرب لمسار أسعار الفائدة حالياً، ينصب الاهتمام على مسار أسعار الفائدة الذي سيتبعه بنك الاحتياطي الفيدرالي، إذ من المقرر صدور محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للأسواق المفتوحة في يوليو في وقت لاحق اليوم.

نشرة كعكو إنفست اليوعية لمؤشرات بورصة الكويت

[illegible]

20 أغسطس 2025



المتوسط اليومي		التغير اليومي %	القيمة	مؤشرات التداول
2024	2025			
217.6	459.0	2.1%	583.9	الكمية المتداولة (مليون سهم)
53.3	106.6	9.5%	89.3	القيمة المتداولة (مليون درهم)
13,957	23,219	6.4%	29,008	عدد الصفقات

[illegible]

ملاحظة: صيغت السعر للوحدة حسب على أساس الاسعار العالمية وسناري الأرباح 12 شهر المتوقعة في 31 مارس 2025. صيغت السعر للقيمة المضافة حسب على أساس الاسعار العالمية وحق التأمين كما في 31 مارس 2025.

العملاء الجدد في أسهمهم حسب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2024 والاسعار العالمية. الشركات التي تختلف في صفاتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان أول نتائج مالية. NA غير مطابق. NM غير قابل للاحتساب.




جعل التطبيق
يتنوع بمجموعة
من الخيارات الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

كامكو إنفست
خدمات استثمارية متكاملة

إدارة الأصول
الاستثمارات المصرفية
الوساطة المالية

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2025

على الإعلان عن هوامش الربحية بشكل متكرر ومستدام لم يلحق بها أي ضرر، ومستمرة بالكشف عن النسب، حتى لو كانت كبيرة ومرتفعة، ويُلاحظ أن بعضها يتخطى هامش 12 %، ما يؤكد أن الإفصاح عن هوامش الربح والعوائد لا ضرر منها على الشركة، ولها فائدة ومنفعة كبيرة للمساهمين.

مليون، لهما وقع مؤثر على سلوك وقرار المستثمرين، على العكس تماماً ما لو كشفت الشركة عن هامش الربح، فسيكون التفاعل والقرار في إطاره الطبيعي، وبالتالي تكون تلك الخطوة ساهمت في حماية المستثمر من الوقوع تحت تأثير معلومات غير واضحة. الأمر اللافت في ذلك الملف، هو أن الشركات التي تحرص

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ونطرح في استبيان أغسطس 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "الإفصاح عن الأثر المالي للمناقصات"

في الوقت الذي تحرص فيه شركات على الكشف عن نسب وهوامش الربح، وشركات أخرى لا تعلن عن هوامش الربح استناداً إلى الاستثناء الذي يعفيها من الإفصاح الإلزامي عن العائد المتوقع.

ففي ظل وجود نموذجين، أفضلهما بالنسبة للمساهمين هو النموذج الذي تفصح فيه الشركة عن هامش الربح، حيث أن ذلك يعتبر قمة وتاج الشفافية، حيث أن بعض العقود تكون ضخمة مالياً بقيمة كبيرة، وأثرها ضعيف جداً، لكن المستثمر يتأثر بالرقم المعلن. 80 مليون، 100

السؤال

في ظل إفصاح شركات عن الأثر المالي المتوقع من عقود المناقصات، وأخرى لا تعلن استناداً للاستثناء، هل تؤيد إجراء تعديل ليشمل الإفصاح الجميع؟

نعم ☐

لا ☐

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



قمة البيت الأبيض وأوراق التفاوض الاقتصادية

بقلم - ليما راشد الملا



لم تكن القمة الأخيرة في واشنطن، التي جمعت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وعدد من القادة الأوروبيين، مجرد لقاء سياسي لرسم ملامح "سلام هش" بين كييف وموسكو، لكن خلف الكواليس، كان يكمن البعد الاقتصادي الذي يمثل الحاضر الأكبر، وكأنه الوجه الآخر للصراع الروسي-الأوكراني.

شخصيته كرجل أعمال ماهر قناص للفرص أكثر منها كسياسي. فهو يعرض "ضمانات أمنية" مشروطة، لكنه في المقابل يبيع السلاح ويزيد من نفوذ شركات الطاقة الأمريكية التي تملأ فراغ الغاز الروسي في السوق الأوروبية. الحرب هنا ليست فقط جيوسياسية، بل أيضاً فرصة ذهبية لإعادة رسم خريطة الطاقة والتجارة العالمية.

وفي المحصلة، لم تمنح قمة واشنطن إجابة واضحة عن موعد السلام، لكنها طرحت سؤالاً أعمق: من سيدفع فاتورة الحرب الاقتصادية، ومن سيحصل عوائدها؟

أوكرانيا لا يمكنها الصمود أكثر من ذلك من دون جيش متماسك واقتصاد قوي، وأوروبا تجد نفسها أمام التزام ثقيل بتمويل كليهما، بينما تواصل الولايات المتحدة اللعب على حبلين: وسيط سياسي وتاجر اقتصادي، لا يخرج من أي صفقة إلا وقد ضمن نصيبه من المكاسب.

تحوّلت الحرب إلى محرّك لاقتصاديات الدفاع الأوروبية، حيث ستشهد شركات السلاح والمعدات العسكرية نمواً ضخماً مدعوماً بالإنفاق الحكومي.

أوكرانيا...اقتصاد على حافة الانهيار

زيلينسكي، الذي دخل القمة ببدلة رسمية أنيقة بدلاً من الزي العسكري، كان يعرف أن "الصورة" جزء من الرسالة. لكنه أيضاً كان يدرك أن بلاده لا يمكنها الاعتماد على المجاملات وحدها. الاقتصاد الأوكراني يحتاج إلى تدفق نقدي عاجل، سواء عبر مساعدات مباشرة أو استثمارات غربية طويلة الأمد. ولذلك، فإن أي ضمانات أمنية غامضة لن تكون كافية ما لم تُترجم إلى دعم مالي ضخم يوقف نزيف العملة ويعيد الثقة للمستثمرين.

أمريكا... التاجر قبل الوسيط

مقاربة ترامب، كما يراها الأوروبيون، لم تتعد عن

الدقتصاد ورقة التفاوض الكبرى

بينما شدّد الأوروبيون على أهمية وقف إطلاق النار، كان ترامب أكثر وضوحاً في رؤيته: "لا سلام مجاني من دون ثمن". الثمن هنا ليس فقط أرضاً تتنازل عنها أوكرانيا، بل أيضاً التزامات اقتصادية وتجارية تضع واشنطن في موقع اللاعب الأكثر أهمية.

لقد قدّم الاتحاد الأوروبي تنازلات مسبقة عبر اتفاق تجاري "سخي" لواشنطن: رسوم جمركية أعلى على الصادرات الأوروبية مقابل عدم اتخاذ بروكسل أي خطوات انتقامية. هذا وحده يكشف أن لغة الاقتصاد هي التي تضبط إيقاع الدبلوماسية اليوم.

أوروبا بين الدفاع والإنفاق

الرسالة الأمريكية كانت واضحة: إذا أرادت أوروبا دوراً في مستقبل أوكرانيا، فعليها دفع فاتورة أعلى. لذلك رفع الأوروبيون ميزانيات الدفاع إلى مستويات غير مسبقة منذ الحرب الباردة، في محاولة لشراء ثقة ترامب. وبذلك



نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عبدالرحمن الخنه

417 مليون دينار كويتي حجم المشروعات والعقود
المحتملة من الأسواق التي تنتشر فيها «بيوت القابضة»

مشروع

«بيوت المطلاع»
يمضي حسب
المخطط له ومساحة
التأجير 163 ألف متر

نمو

حجم العقود
في النصف الأول
150% قياساً لعام
2024 بالكامل

300%

نسبة نمو صافي
الأرباح من
عمليات الشركة
في السعودية

مقبلون

بقوة على سوق
الإمارات بعد
ان حصلنا على
التراخيص اللازمة



المشروعات المحتملة

في سياق متصل أشار الخنه إلى أن «بيوت» لديها عدد من المشروعات المؤهلة في جميع الدول التي تتواجد فيها ، والتي تشمل أسواق « السعودية والإمارات وقطر والعراق ومملكة البحرين التي نفذنا فيها تحديداً مشروعاً استثنائياً بقيمة 180 مليون دينار كويتي ما يعكس كفاءة وقدرة الشركة على تقديم خدمات عالية الجودة .

في السياق ذاته أكد أن السوق الكويتي كان وما يزال وسيبقى مركز الثقل الأساسي لشركة «بيوت» حيث يمثل الركيزة الأساسية لدعم وتطوير كافة العمليات المحلية والإقليمية والعالمية.

وبين الخنه أن شركة بيت الموارد الكويتي تمثل ذراع استراتيجي مهم لـ «بيوت» حيث تعتبر من أهم مصادر أرباح الشركة بنسبة 89 % فيما تساهم شركة ريل استيت هاوس العقارية بنسبة 11 % تقريباً.

وذكر بأن نحو 80 % من العقود التي أعلنت عنها «بيوت» المرحلة الماضية البالغة نحو 75 مليون دينار هي عقود جديدة فيما التجديدات تمثل نسبة لا تتجاوز 9 ملايين دينار .

وعلى صعيد مشروع بيوت بلس الذي تنفذه «ريل استيت هاوس العقارية » يمضي بمعدلات إنجاز قوية وفق المخطط له حيث سيكون أحد الأركان القوية والمهمة في دعم إيرادات الشركة حيث تقدر المساحة الإجمالية بنحو 250 ألف متر والمساحات القابلة للتأجير 163 ألف متر ، وسيكون داعم مهم ورئيسي في نمو شركة «بيوت » وتعزيز أدائها واستدامة .

وأعرب الخنه في ختام حديثه في مؤتمر المحللين الماليين عن تفاؤله الكبير بالمرحلة المقبلة استناداً إلى ما تم تحقيقه في النصف الأول من العام الحالي خصوصاً في المشروعات المحتملة ، موضحاً بأن نمو «بيوت القابضة» يأتي تدريجياً حيث تنعكس عقود 2025 على العام المقبل ، لذلك حجم العقود التي حصلنا عليها سيمتد صداها إلى 2026 وما يليه .



عبدالرحمن الخنه

مختلف الأسواق والمناطق الجغرافية التي نعمل أو نتواجد فيها .

وقال الخنه لقد صل حجم المشروعات المؤهلة إلى نحو 246 مليون دولار في حين بلغت قيمة العقود التي فازت بها « بيوت القابضة» عبر شركاتها 52 مليون دينار كويتي مقارنة مع العام الماضي بأكمله الذي لم تتجاوز حجم العقود فيه 40 مليون دينار كويتي ، ما يعني أن الشركة حققت في نصف عام ما يعادل عقود عام بالكامل وهو ما يعكس حجم التطور والنمو والتوسع المستمر في الأعمال والخدمات.

وبين أن هناك عقود قائمة تقدر قيمتها بنحو 75 مليون دينار سيتم تنفيذها خلال على متوسط ثلاث سنوات مقبلة ، لتصل مجموع العقود المجمعة عن فترة ثلاثة ارباع تقريباً ما نسبته 150 % قياساً لعقود العام الماضي مؤكداً أن هدف الشركة المحافظة على قوة الزخم الحالي لضمان معدلات النمو المستهدفة خلال السنوات الثلاث المقبلة .

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة بيوت القابضة عبدالرحمن الخنه أن الشركة حققت تقدماً كبيراً وناجحاً في مسار تنويع العقود ومصادر الدخل مؤكداً بالأرقام أنه خلال عملية الطرح للاكتتاب كانت 70 % من حجم إيرادات الشركة من عقود الحكومة الأمريكية ، فيما ستصل تلك النسبة استناداً إلى قاعدة العقود المتنوعة التي حصلنا عليها ووفقاً للتوقعات إلى نحو 50 % بحلول 2026 وهو ما يعكس نجاح استراتيجية ورؤية الشركة ويؤكد أن مسارها على الطريق الصحيح .

وكشف الخنه خلال مؤتمر المحللين الماليين بشأن نتائج النصف الأول من 2025 بأن « بيوت القابضة» حققت معدل نمو إيجابي ومحكوم يقارب 5 % وهو مؤشر مستقر نحرص عليه لضمان تحقيق أرباح مستدامة تدعم استثمارية سياسة توزيع الأرباح النقدية للمساهمين التي وعدنا فيها والتزامنا في إنفاذها منذ الإدراج حيث نجحت «بيوت» في إقرار ثلاث توزيعات نقدية حتى الآن.

وبين الخنه أن جميع عمليات الشركة تمضي في الإطار الإيجابي وفق الخطط الموضوعة حيث واصلت عمليات الشركة في المملكة العربية السعودية تحقيق أداء مميز حيث زادت الإيرادات بنسبة 100% وصافي الربح 300 % ونعول كثيراً على السوق السعودي الذي يعتبر من أفضل الأسواق ديناميكية وقوة وحركة في النشاط الاقتصادي نظراً لضخامة حجم العمليات والإنفاق الاستثماري وقوة الطلب المستمر .

وكشف الخنه أن «بيوت» تستهدف بتفاؤل أحد أهم الأسواق في المنطقة أيضاً وهو سوق الإمارات حيث حصلت على التراخيص اللازمة ومتفائلون بنمو حجم أعمال «بيوت» وفقاً لمؤشرات الإنطلاقة التي تمت خلال المرحلة الماضية حيث هناك أفاق واسعة من النمو والأعمال المختلفة قطاعياً والفرص النامية خصوصاً وأن السوق الإماراتي من أسرع الأسواق تقدماً ونمواً ويزخر بالفرص المتجددة .

وبين أن حجم المشروعات المحتملة أمام «بيوت» وشركاتها تصل إلى 417 مليون دينار كويتي من

KAMCO
INVEST

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

الأوبك ترفع توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط



اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



يوليو 2025. من جهة أخرى، أظهرت تقديرات الإجماع الخاصة بمزيج خام برنت مراجعات متباينة بشأن المسار المستقبلي للأسعار خلال السنة فترات ربع السنوية المقبلة. إذ بلغ متوسط توقعات الإجماع للربع الثالث من العام 2025 نحو 67 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، مقابل 66 دولار أمريكي وفقاً للتقديرات السابقة. غير أن المراجعات للأرباع الخمسة اللاحقة اتجهت نحو خفض التقديرات، مع توقع وصول الأسعار إلى 63.0 دولار أمريكي للبرميل بحلول الربع الثاني من العام 2026.

الطلب العالمي على النفط

ظلت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2025 دون تغيير يذكر وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك، إذ ظل مستوى النمو عند 1.3 مليون برميل يومياً، مع توقع وصول إجمالي الطلب إلى 105.1 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن التقديرات شهدت مراجعات على مستوى كل دولة على حدة بما يعكس في الأساس البيانات الفعلية للربعين الأول والثاني من العام 2025. وتضمنت المراجعات بيانات فعلية أقل من المتوقع للربع الأول من العام 2025 في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ما أسفر عن خفض التقديرات بمقدار 0.06 مليون برميل يومياً للربع الأول من العام 2025، وبمقدار 0.05 مليون برميل يومياً للربع الثاني من العام 2025. في المقابل، قابل هذه المراجعات الهبوطية مراجعة تصاعدية لبيانات الطلب من قبل الدول الأوروبية والأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي جاءت أقوى من التوقعات السابقة. وكانت النتيجة الصافية مراجعة هبوطية طفيفة لبيانات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من العام 2025. أما في الربع الثاني من العام، فقد تم تعديل بيانات الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي

تراجع سعر النفط الخام مجدداً إلى ما دون مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل بعد أن بلغ ذروته بنهاية الشهر الماضي ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في نحو خمسة أسابيع، مدفوعاً آنذاك بالمحادثات المتعلقة بفرض عقوبات على روسيا وإيران. إلا أن الأسعار واصلت تراجعها منذ مطلع شهر أغسطس 2025، لتتداول عند نحو 66 دولار أمريكي للبرميل على خلفية التكهات المرتبطة بالمحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا. كما ساهمت عوامل أخرى في هذا التراجع، أبرزها ضعف البيانات الاقتصادية الواردة من الولايات المتحدة، وزيادة حصص الإنتاج التي أعلنتها الأوبك وحلفائها، إلى جانب المخاوف بشأن وتيرة تعافي الطلب في الصين. وفي المقابل، قدمت المحادثات المتجددة حول خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة قدراً من الدعم لأسعار النفط الخام.

وأشارت الجولة الأولى من المحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا إلى اعتدال حدة الموقف الأمريكي، إذ لم تعلن واشنطن عن أي إجراءات جديدة من شأنها تعطيل إمدادات النفط الروسية. وكانت أسعار النفط قد أظهرت بعض القوة قبيل الاجتماع، مدفوعة بتكهنات حول احتمال فرض عقوبات على شركات النفط الروسية. كما امتنعت الولايات المتحدة عن النظر في فرض رسوم جمركية انتقامية على الدول المستوردة للنفط الخام من روسيا، وفي مقدمتها الصين والهند، إلا أن بياناً حديثاً من واشنطن استهدف بشكل مباشر مشتريات الهند من النفط الروسي. ووفقاً لتقرير صادر عن شركة تحليل البيانات كبلر «Kpler»، واصلت المصافي الهندية شراء النفط من روسيا، إذ شكل نسبة 38 في المائة من وارداتها خلال الشهر الجاري، بما يعادل قرابة مليوني برميل يومياً. ويأتي ذلك في ظل إصرار المصافي الهندية على تغليب الاعتبارات الاقتصادية الناتجة عن قرار التخلي عن المشتريات الروسية، وذلك على الرغم من إعلان الولايات المتحدة عن فرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 25 في المائة الأسبوع الماضي. وتعد الهند أكبر مشتر للنفط الخام الروسي، إذ استوردت نحو 1.75 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من العام 2025، وفقاً لبيانات وكالة رويترز. وعلى الصعيد الجيوسياسي، ظل الوضع متقلباً إثر سلسلة من الهجمات بالطائرات المسيرة استهدفت المصافي الروسية، ما دفع الحكومة الروسية إلى تمديد حظر تصدير البنزين حتى سبتمبر، بهدف الحفاظ على استقرار سوق الوقود المحلي.

وفيما يتعلق بالطلب على النفط، كشفت بيانات مخزونات الخام في الولايات المتحدة عن استمرار الطلب عند مستويات مستقرة مطلع الشهر، إذ انخفضت المخزونات بأكثر من 3 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 1 أغسطس 2025. إلا أن هذا الاتجاه انعكس في الأسبوع اللاحق، ما أثار مخاوف بشأن انتهاء موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة. ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة، تراجعت صادرات النفط الأمريكية متأثرة بتداعيات الرسوم الجمركية.

وعلى جانب العرض، ارتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الأسبوع المنتهي في 8 أغسطس 2025 إلى 13.3 مليون برميل يومياً، في حين تراجع إنتاج الخام الأمريكي إلى أدنى مستوياته منذ يناير 2025 خلال الأسبوع الثالث من يوليو 2025، بما يعكس الانخفاض المستمر في عدد منصات الحفر نتيجة تراجع أسعار سوق النفط الخام. وفي المقابل، سجل إنتاج الأوبك ارتفاعاً ملحوظاً خلال الشهر الماضي، وفقاً للمصادر الثانوية للأوبك، مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة إنتاج كلا من السعودية والإمارات.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

انخفضت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها المسجلة في أكثر من شهرين خلال الأسبوع الماضي، مدفوعة بصفة رئيسية بالمخاوف من تخمة الإمدادات على المدى القريب، خاصة بعد امتناع الولايات المتحدة عن فرض إجراءات إضافية على مشتري الخام الروسي عقب الاجتماع بين الرئيس الأمريكي ونظيره الروسي خلال الأسبوع الماضي. وسجلت العقود الآجلة للنفط الخام انتعاشاً محدوداً، لتتداول عند نحو 66 دولار أمريكي للبرميل في مطلع هذا الأسبوع، بعد أن تراجعت إلى 65.7 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع السابق. وتترقب الأسواق حالياً المرحلة المقبلة من المحادثات بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، بالإضافة إلى التداعيات المحتملة للرسوم الجمركية على نمو الاقتصاد العالمي، إذ أظهرت البيانات الأخيرة بوادر أولية لتأثير هذه الرسوم الجمركية، خاصة على معنويات المستهلكين وبيانات مؤشر أسعار الجملة في الولايات المتحدة. إلا أن البيانات الخاصة بصافي المراكز الطويلة (الشراء) عكست مخاوف سوق النفط حيال فرص تحقيق مكاسب سريعة على المدى القريب. وأظهرت بيانات وكالة بلومبرج تراجع المراكز الطويلة التي تراهن على ارتفاع أسعار النفط لتصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ 16 عاماً، نتيجة لتوقعات بتخمة الإمدادات. كما برزت مخاوف إضافية من أن أي إشارة جديدة على ضعف الطلب

التوقعات
الإيجابية تعكس
تحسين الأنشطة
الاقتصادية

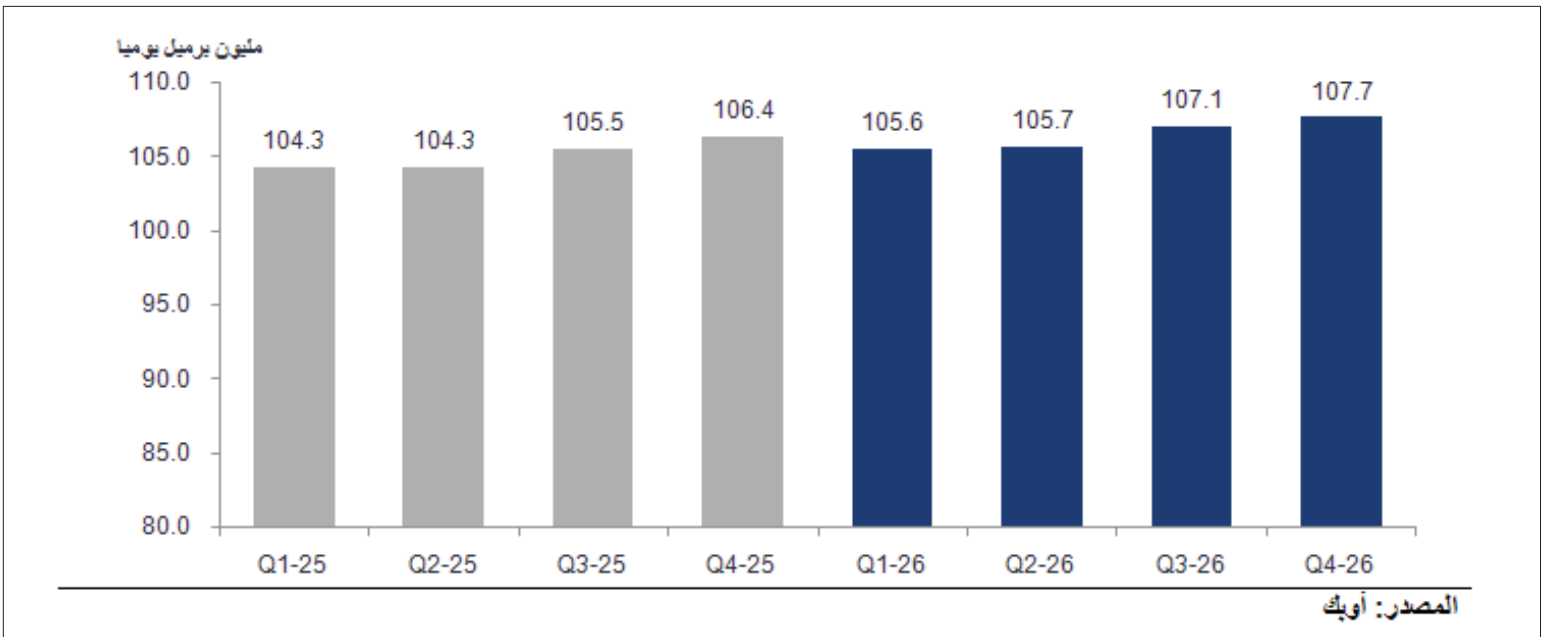
المستقبلي قد تدفع الأسعار نحو المزيد من التراجع.

وعلى صعيد الاتجاهات الشهرية للأسعار، حافظ متوسط أسعار النفط الخام على استقراره نسبياً، إذ سجلت كافة درجات الخام تغيرات هامشية خلال الشهر الماضي. وتراجع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة هامشية بلغت 0.6 في المائة ليصل إلى 71.0 دولار أمريكي للبرميل في يوليو 2025، مقابل 71.4 دولار أمريكي في المتوسط خلال شهر يونيو 2025. وفي المقابل، ارتفع متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية بنسبة 1.8 في المائة ليبلغ 71.0 دولار أمريكي للبرميل مقابل 69.7 دولار أمريكي في الشهر السابق، بينما شهدت أسعار خام التصدير الكويتي زيادة أكبر نسبياً بنسبة 2.3 في المائة لتسجل في المتوسط 71.4 دولار أمريكي للبرميل في

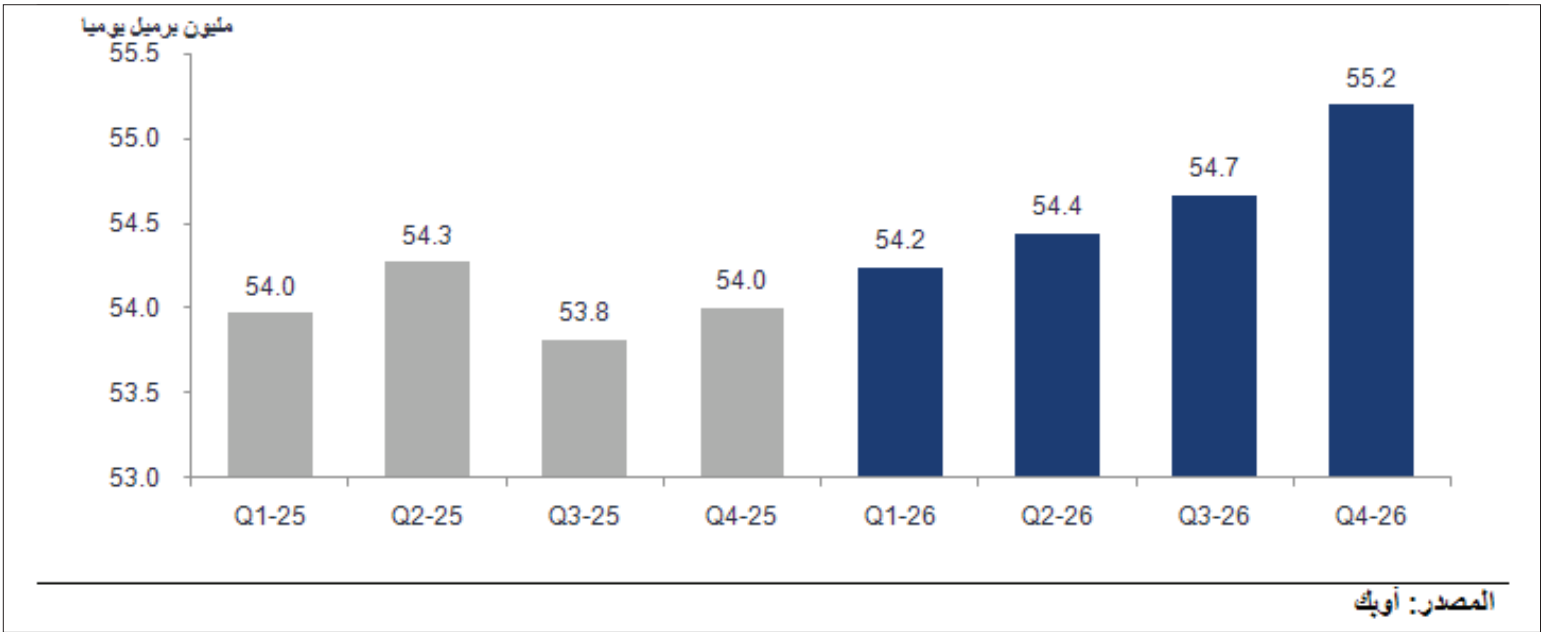


انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 70 دولار نتيجة تخمة الامدادات

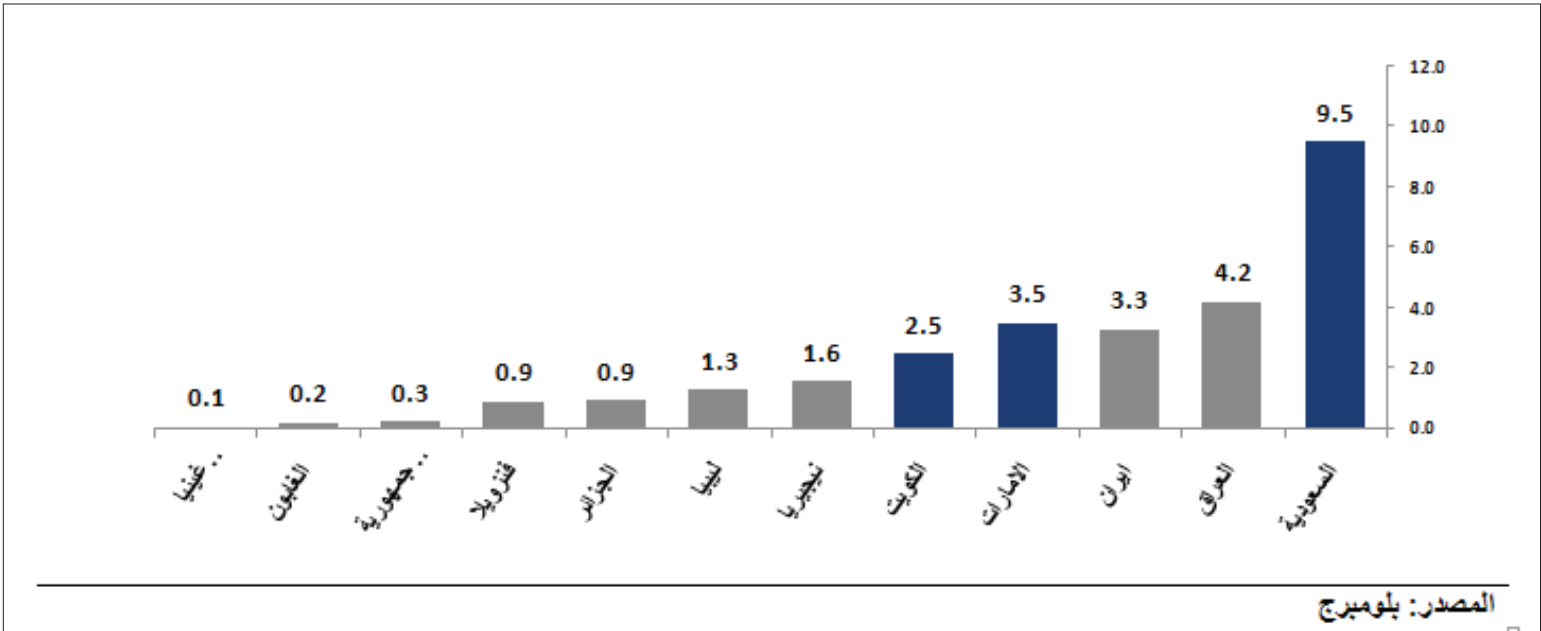
الطلب العالمي على النفط 2025/2026 - - (مليون برميل يوميا)



الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك - 2025/2026 (مليون برميل يوميا)



حصة الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر يوليو 2025 - (مليون برميل يوميا)



لمنتجي الأوبك عند مستوى 5.36 مليون برميل يوميا، بما يعادل نسبة 15.9 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية للمجموعة. وسجل إنتاج مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك زيادة قدرها 335 ألف برميل يوميا في يوليو 2025، ليصل متوسط الإنتاج إلى نحو 41.9 مليون برميل يوميا، بدعم من ارتفاع إمدادات عدد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأوبك المشاركة في ميثاق التعاون المشترك. وضمن المجموعة الأخيرة، أظهرت روسيا زيادة حادة قدرها 99 ألف برميل يوميا خلال الشهر، ليرتفع متوسط إنتاجها إلى 9.1 مليون برميل يوميا. وقابل هذه الزيادة جزئيا تراجع إنتاج كازاخستان بمقدار 36 ألف برميل يوميا، ليبلغ متوسط إنتاجها 1.8 مليون برميل يوميا في يوليو 2025. وأعلنت الأوبك وحلفاؤها عن رفع إنتاجها النفطي للشهر الخامس على التوالي، مؤكدة التزامها بالمضي قدما في إلغاء آخر جولة من خفض الإنتاج بوتيرة أسرع من المخطط لها. وقررت المجموعة زيادة الإمدادات بمقدار 547 ألف برميل يوميا ابتداء من سبتمبر 2025، مستندة في قرارها إلى متانة نشاط الاقتصاد العالمي وتراجع مستويات المخزونات. ومع إضافة هذه الزيادة الجديدة إلى الزيادات التي تقررته خلال الأشهر السابقة، سيبلغ إجمالي الزيادة المجمعة نحو 2.5 مليون برميل يوميا بنهاية سبتمبر 2025، أي ما يعادل نسبة 2.4 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط. ووفقا لتقرير صادر عن وكالة رويترز، تدرس المجموعة في اجتماعها المقبل إمكانية تنفيذ جولة إضافية من الزيادات التدريجية للإنتاج، قد تعيد ما يقارب 1.65 مليون برميل يوميا إلى السوق بنهاية العام 2026.

إنتاج الأوبك سجل ارتفاعاً مدفوعاً بزيادة إنتاج السعودية والإمارات.

السعودية والإمارات بصفة رئيسية، في حين قابل ذلك جزئيا تراجع إنتاج العراق وإيران. كما أظهرت البيانات ارتفاع إنتاج كلا من ليبيا ونيجيريا في يوليو 2025. وفي المقابل، أشارت بيانات وكالة بلومبرج إلى استقرار إنتاج الأوبك في يوليو 2025، إذ تراجع الإنتاج هامشيا بمقدار 20 ألف برميل يوميا ليصل إلى 28.31 مليون برميل يوميا. وأوضحت البيانات أن الانخفاض الحاد في الإنتاج السعودي قابله تقريبا ارتفاع مواز في إنتاج كلا من الإمارات والكويت. ووفقا لبيانات يوليو 2025، قدرت وكالة بلومبرج الطاقة الفائضة

والتنمية ورفعها بمقدار 0.07 مليون برميل يوميا، الأمر الذي ساهم في تعويض المراجعة الهبوطية لدول آسيا والمحيط الهادئ، لينتج عن ذلك مراجعة تصاعدية لبيانات الطلب في الدول التابعة للمنظمة خلال الربع الثاني من العام 2025. أما بالنسبة للدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد شملت بيانات الربع الأول من العام 2025 مراجعات هبوطية للطلب في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الأخرى، قابلتها جزئيا مراجعة تصاعدية لبيانات مجموعة دول أوروبا الاسيوية الأخرى. بينما أظهرت بيانات الربع الثاني من العام 2025 مراجعات هبوطية لطلب الهند والصين بنحو 0.1 مليون برميل يوميا، عوضت جزئيا بمراجعة تصاعدية للطلب في الشرق الأوسط ومجموعة دول أوروبا الاسيوية الأخرى. وأسفر ذلك عن صافي مراجعة هبوطية قدرها 0.04 مليون برميل يوميا للطلب في المنطقة غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مقابل مراجعة تصاعدية قدرها 0.02 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام 2025. وبالنسبة للعام 2026، رفعت الأوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بما يعكس تحسن الأنشطة الاقتصادية التي ساهمت في تعزيز الطلب. ووفقا للتقرير، تم رفع تقديرات نمو الطلب بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 1.4 مليون برميل يوميا، مع توقع بلوغ إجمالي الطلب 106.5 مليون برميل يوميا خلال العام. ويعكس هذا التعديل مراجعات تصاعدية لبيانات الطلب للدول التابعة وغير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى مستوى كل دولة على حدة، شهدت الدول الأمريكية والأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مراجعات تصاعدية في نمو الطلب، في حين سجلت دول آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مراجعة هبوطية لبياناتها.

العرض من خارج الأوبك

ظلت إمدادات النفط العالمية مستقرة إلى حد كبير في يوليو 2025 مقارنة بالشهر السابق، على الرغم من استمرار التراجع التدريجي لتخفيضات الإنتاج المعلنة من قبل دول الأوبك وحلفائها. ووفقا لبيانات وكالة الطاقة الدولية، بلغ إجمالي الإمدادات العالمية 105.6 مليون برميل يوميا. وأشار التقرير إلى أن إنتاج الأوبك وحلفائها تراجع بمقدار 230 ألف برميل يوميا خلال الشهر الماضي، غير أن هذا الانخفاض قابله ارتفاع مماثل في إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك وحلفائها. في المقابل، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن تصل معدلات تشغيل النفط الخام عالميا إلى مستوى قياسي عند 85.6 مليون برميل يوميا خلال الشهر الجاري، بما يعكس زيادة متوقعة قدرها 1.6 مليون برميل يوميا في الربع الثالث من العام 2025، مقارنة بزيادة محدودة تصل في المتوسط إلى 130 ألف برميل يوميا خلال النصف الأول من العام.

من جهة أخرى، أبقت الأوبك على توقعاتها لنمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير للعام 2025، وذلك وفقا لتقريرها الشهري الأخير. وتوقعت المنظمة أن يسجل المعروض من هذه الفئة نموا بمقدار 0.81 مليون برميل يوميا ليبلغ في المتوسط 54.01 مليون برميل يوميا خلال العام. وشملت التقديرات مراجعات ربع سنوية، إذ تم رفع توقعات المعروض في الربع الثاني من العام 2025، إلا أن هذا التعديل تم تعويضه بالكامل من خلال مراجعات هبوطية لتوقعات الربعين الثالث والرابع من العام 2025. وعلى مستوى كل دولة على حدة، تم تعديل توقعات إمدادات الولايات المتحدة ورفعها بمقدار 0.15 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام 2025، غير أن هذا الارتفاع قابله خفض شبه مماثل لتقديرات المعروض الأمريكي خلال الربع الرابع من العام 2025. أما بالنسبة للدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد خضعت توقعاتها لمراجعات هبوطية في الربعين الثاني والرابع من العام 2025، وهو ما انعكس في خفض التقديرات الخاصة بالمنطقة للعام 2025 بأكمله. وبالنسبة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أظهرت البيانات مراجعة تصاعدية لإمدادات الربع الثاني من العام 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بزيادة الإمدادات من أمريكا اللاتينية والصين وآسيا الأخرى، في حين قابل ذلك مراجعات هبوطية هامشية لإمدادات الربعين الأخيرين من العام.

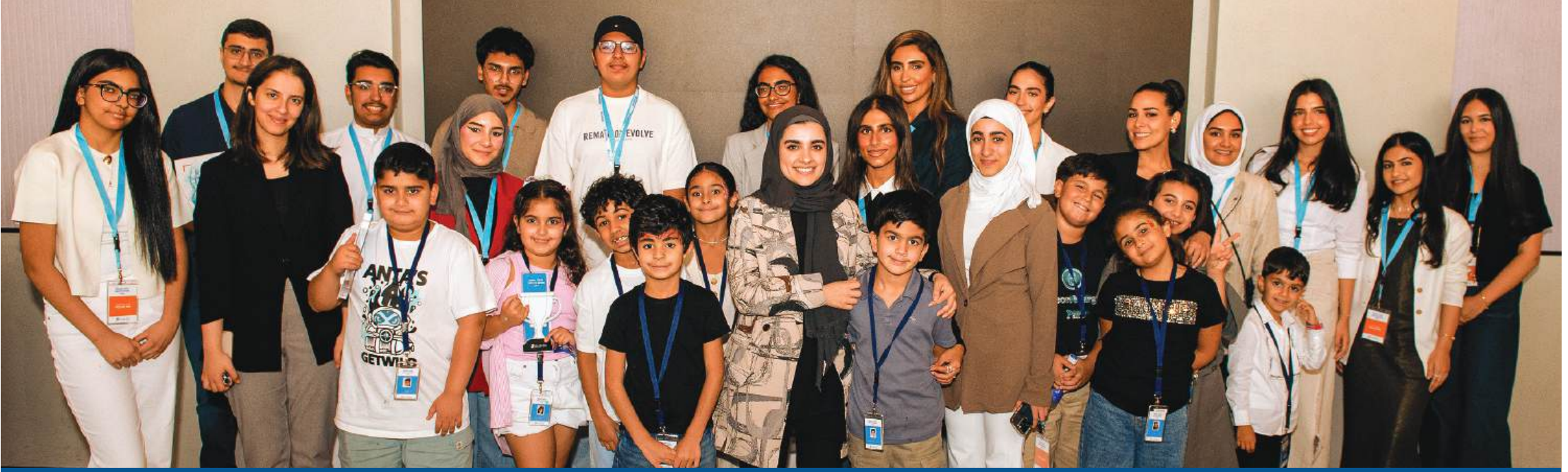
وبالنسبة للعام 2026، أجرت الأوبك تعديلا هامشيا على توقعات نمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، ليعكس خفضا في التقديرات لكلا من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ووفقا للتقديرات المحدثة، تم تقليص توقعات نمو المعروض بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا ليبلغ 0.63 مليون برميل يوميا، ليصل المتوسط المتوقع للمعروض إلى 54.64 مليون برميل يوميا خلال العام.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

ارتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام للشهر الخامس على التوالي في يوليو 2025، مدفوعا بقرار الأوبك وحلفائها إلغاء التخفيضات الطوعية السابقة. وأظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية أن متوسط الإنتاج بلغ 27.5 مليون برميل يوميا في يوليو 2025، والذي يعد أعلى المستويات المسجلة في نحو 20 شهرا، نتيجة لزيادة إمدادات

احتفاءً بالقيم العائلية وتعزيزاً لبيئة العمل الإيجابية

بنك برقان ينظم فعالية «اصطحب طفلك إلى العمل»



صورة جماعية لفريق بنك برقان مع الأطفال



جانب من الفعاليات ومشاركة الأطفال



جانب من الفعاليات ومشاركة الأطفال



جانب من فعاليات موظف البنك الصغير



جانب من فعاليات موظف البنك الصغير



صورة جماعية للأطفال المشاركين

تتماشى مع أهداف طويلة الأمد في أن يكون بنك موثوق فيه ومبتكر من خلال إلهام الأجيال القادمة بتجارب تعليمية هادفة قائمة على القيم العملية والسامية. وترتكز هذه الفعالية على القيم والمبادئ الجوهرية لبنك برقان والمتمثلة في الثقة، والالتزام، والتميز، والتطور، كما تدعم أهداف البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتعزز مكانته كبنك حاصل على شهادة "أفضل بيئة عمل" (Great Place to Work®). إلى جانب التزامه بترسيخ بيئة عمل شاملة ومحفزة ومستدامة، تضع تمكين الأفراد وتعزيز القيم المؤسسية في صميم منظومتها.

منذ الصغر، ودعم وتشجيع جيل المستقبل». وتضمنت أبرز فعاليات اليوم تجربة «موظف البنك الصغير»، وجلسات للفنون والحرف اليدوية، وورشات لتزيين الكيك، ولعبة البحث عن الكنز في أرجاء البنك، إلى جانب تحدي «الأولمبياد المصغرة» الذي ساهم في تعزيز روح الفريق. كما تعرّف الأطفال على أساسيات ريادة الأعمال من خلال بيع المنتجات التي صنعوها وعرضها أمام الجمهور، وذلك بدعم وإشراف فريق من موظفي بنك برقان المتطوعين، وبمساندة أبناء موظفيه الأكبر سنًا. تعكس هذه المبادرة التزام بنك برقان العميق في إثراء وتعزيز ثقافة تتمحور حول الموظفين وعائلاتهم. كما

في إطار التزامه المستمر بترسيخ بيئة عمل إيجابية تتمحور حول العنصر البشري، نظم بنك برقان فعالية خاصة بعنوان «اصطحب طفلك إلى العمل»، في مبادرة تُعدّ الأولى من نوعها على مستوى البنك. وقد استقبلت الفعالية أبناء الموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و15 عاماً، ليوم حافل بالتعلّم والإبداع والتجارب التفاعلية التي قدّمت لهم لحظة ممتعة ومبسّطة عن عالم العمل المصرفي. لم تكن هذه الفعالية مجرد مناسبة ترفيهية، بل جسّدت التزام بنك برقان العميق برفاهية الموظفين، وتعزيز الروابط الأسرية، وترسيخ مبادئ الاستدامة التي تشكل ركائز أساسية في ثقافة العمل واستراتيجية البنك للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG). ومن خلال مجموعة من الأنشطة التفاعلية التي تضمنت محاكاة لفرع مصرفي، وورش عمل حول إعادة التدوير، وتحديات مختلفة مثل بيع المنتجات وتقديم العروض، أتيحت للأطفال المشاركين فرصة فريدة لاستكشاف مهارات حياتية أساسية في بيئة تعليمية محفزة وشيقة. وبهذه المناسبة، قال نقيب أمين، مدير عام - إدارة الموارد البشرية والتطوير في مجموعة بنك برقان: «لا تقتصر بيئة العمل في بنك برقان على إنجاز المهام فقط، بل تركز على تعزيز انتماء الموظفين وارتباطهم بالمؤسسة». وأضاف: «تُعدّ استضافة أبناء موظفينا في مقر العمل فرصة مميزة لربط القيم بين الأجيال، وتحفيز الفضول، وتسليط الضوء على جوهر العمل المصرفي القائم على الهدف والرؤية. وتأتي هذه المبادرة في إطار حملة بنك برقان «علمهم صغار»، التي تهدف إلى توسيع آفاق الشباب مهنيًا وعمليًا، والمساهمة في إعداد جيل واع ومسؤول. كما تنسجم مع حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» والتي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف بالتعاون مع البنوك المحلية، في تجسيد لالتزامنا بغرس الثقافة المصرفية لدى النشء

بالتعاون مع بيت السدو

بيت التمويل الكويتي ينظم برنامج «المرح مع النسيج» لعملاء «بيتي» للأطفال



نظم بيت التمويل الكويتي بالتعاون مع جمعية السدو الكويتية «بيت السدو» برنامج «المرح مع النسيج» الذي تم تخصيصه لعملاء «بيتي» للأطفال، ويهدف الى تشجيع الأطفال على المحافظة على البيئة والتعامل مع مواد معاد تدويرها بالكامل وذلك تحت مظلة مبادرة Keep it green.

ويأتي برنامج «المرح مع النسيج» ضمن جهود بيت التمويل الكويتي في تنظيم برامج وأنشطة ثقافية متنوعة بهدف المحافظة على التراث وتعزيز استراتيجية البنك في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وضمن الشراكة الاستراتيجية بين بيت التمويل الكويتي وجمعية السدو، والاهتمام بالجانب البيئي تحت مفهوم الاستدامة، التي تعتبر ركيزة محورية في استراتيجية البنك وجزءاً من رؤيته ورسالته. وقد تم دمج مبادرة Keep it green التي أطلقها بيت التمويل الكويتي والمعنية بالبيئة في ورش العمل، باستخدام مواد معاد تدويرها لإيصال رسالة مهمة للأطفال المشاركين حول أهمية إعادة التدوير والمحافظة على البيئة.

وقد كان البرنامج فرصة لتعزيز جهود وأنشطة بيت السدو العملية والثقافية، خاصة تلك المتعلقة بنشر فن النسيج المرتبط بالتراث الكويتي من تدريب الأطفال على الأعمال اليدوية التقليدية، وتعزيز ارتباطهم بالهوية الوطنية والتعرف على تراث المنسوجات الفريدة وأبرزها السدو، بما يساهم في تنمية المواهب والتفكير الإبداعي لدى الأطفال، وغرس مفهوم تقدير الفنون اليدوية في نفوسهم، بما يفتح لديهم آفاقاً أوسع للابتكار ومهارات التفكير الإبداعي.

يذكر أن الشراكة الاستراتيجية بين بيت التمويل الكويتي وجمعية السدو «بيت السدو» بدأت منذ عام 2019، وتستمر الشراكة مع جمعية السدو طوال العام مع تقديم برامج خاصة و متميزة خلال الأيام الوطنية وكذلك فترة الصيف لمختلف الفئات العمرية، بالإضافة إلى برامج تم تخصيصها لعملاء «بيتي» للأطفال، بما ينسجم مع الاهتمام العالمي بهذه الحرفة التقليدية الوطنية، بعد أن أدرجت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» السدو على قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية، واعتماد جمعية السدو كمنظمة استشارية غير حكومية لدى اليونسكو.

بالتعاون مع قوة الإطفاء العام

Ooredoo الكويت تعزز ثقافة السلامة مع ورشة عمل حول الوقاية من الحرائق والحوادث



وممارسات مع فرقهم، بما يضمن انتشار الوعي الوقائي على نطاق أوسع داخل المؤسسة.

كما عززت المبادرة التعاون المؤسسي بين Ooredoo الكويت وقوة الإطفاء العام، مؤكدة التزام الشركة بالشراكة مع الجهات الوطنية لتعزيز السلامة العامة. وقد أتاح البرنامج للموظفين فرصة ثمينة للتفاعل المباشر مع خبراء الطوارئ، والتعرف على أفضل الممارسات العالمية والمحلية في التعامل مع الحوادث.

وُفُذت الورشة عبر تنسيق مشترك بين إدارات الشركة المختلفة، بما في ذلك الموارد البشرية والاتصالات المؤسسية، لضمان تقديم برنامج متكامل وفَعَال يصل إلى موظفي جميع الفروع. وخرج المشاركون من الورشة بوعي أكبر بالمخاطر، ومهارات عملية لمواجهة المواقف الطارئة بكفاءة، إضافة إلى قناة راسخة بأهمية مشاركة هذه المعرفة مع الآخرين.

وأكدت Ooredoo الكويت أن هذه المبادرة تمثل خطوة مهمة ضمن استراتيجيتها المستمرة لتعزيز ثقافة السلامة والمسؤولية الاجتماعية. فمن خلال تمكين موظفيها بالمهارات الأساسية لحماية حياتهم وحياة من حولهم، تعكس الشركة التزامها برعاية رأس مالها البشري والمساهمة الإيجابية في المجتمع.

وتبرز ورشة الوقاية من الحرائق والحوادث كأحد النماذج العملية لرؤية Ooredoo الكويت في الجمع بين الابتكار والمسؤولية المؤسسية، إذ جمعت بين التدريب العملي وبناء الشراكات وتعزيز ثقافة السلامة، ما يؤكد مكانة الشركة كمؤسسة رائدة ومسؤولة في الكويت والمنطقة.



منها، مدعومًا بدراسات حالة أبرزت الدور الحاسم للتدخل السريع والوعي المبكر في إنقاذ الأرواح. واعتمد البرنامج على أسلوب التعليم التطبيقي، حيث مارس المشاركون إجراءات الاستجابة للطوارئ تحت إشراف مباشر من فريق قوة الإطفاء، واكتسبوا خبرة عملية في استخدام مطافئ الحريق، الأدوات الطارئة، وتنفيذ خطط الإخلاء. وقد ساعدت المحاكاة الواقعية على ترسيخ المعرفة وتعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه تطبيق معايير السلامة بشكل صحيح.

وركزت Ooredoo من خلال الورشة على نشر ثقافة «نقل المعرفة»، إذ تم تشجيع مديري الفروع على مشاركة ما اكتسبوه من مهارات

نظمت شركة Ooredoo الكويت، الرائدة في قطاع الاتصالات، ورشة عمل شاملة حول الوقاية من الحرائق والحوادث، بالتعاون مع قوة الإطفاء العام، وذلك في إطار التزامها المستمر بسلامة موظفيها والمجتمع، وتعزيز ثقافة الجاهزية والوعي الوقائي داخل المؤسسة وخارجها.

واستهدفت الورشة تزويد المشاركين بالمعرفة العملية والاستراتيجيات القابلة للتطبيق لتقليل الحوادث والتعامل مع الطوارئ بفاعلية سواء في مكان العمل أو في المنزل. وقد تنوع البرنامج بين جلسات تفاعلية وعروض عملية ونقاشات مفتوحة، مكنت مديري الفروع والموظفين من التعرف على المخاطر المحتملة وطرق الحد منها. قاد الورشة المقدم عبد الله الحجي وفريقه من قوة الإطفاء العام، الذين نقلوا خبراتهم الميدانية في التعامل مع الحوادث المختلفة. وتفاعل الموظفون بشكل كبير مع الأنشطة التطبيقية، حيث تدريبوا على استخدام معدات مكافحة الحرائق، وتعلموا إجراءات الإخلاء، واطلعوا على بروتوكولات الاستجابة عبر محاكاة لسيناريوهات واقعية.

وتناولت الورشة مجموعة واسعة من الموضوعات الجوهرية، بدءًا من استراتيجيات الوقاية من الحرائق في بيئات العمل، مرورًا بالإجراءات التي تحدّ من الإصابات أو الأضرار المحتملة بالمتعلّكات، وصولًا إلى تعزيز الوعي بالسلامة المنزلية والتعامل مع المخاطر اليومية التي قد تهدد الأفراد في حياتهم. كما حُصص جزء من البرنامج للتوعية بمخاطر الأنشطة المائية، شمل تسليط الضوء على حوادث الغرق وطرق الوقاية



خالد الزامل

د. خالد الزامل رئيساً لهيئة الاتصالات

نشر الموقع الرسمي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات مجلس الإدارة الجديد برئاسة د. خالد محمد عبدالله الزامل م. منال خالد صالح المزيد (نائباً للرئيس) د. وليد عيسى عبدالله الحساوي ، د. ضاري عادل عبدالرحمن الحويل ، د. منيرة صالح نمش النمش ، د. زينب منجد البدر القناعي ، و عبدالله فهد عبدالله الخزام

473 مليون دولار فائض تجارة قطر مع اليابان خلال يوليو

كشفت بيانات رسمية ارتفاع قيمة فائض الميزان التجاري لصالح دولة قطر مع اليابان خلال شهر يوليو 2025 بنحو 7.1 % سنوياً؛ لزيادة الصادرات القطرية وتراجع وارداتها. ووفق التقرير الشهري لوزارة المالية اليابانية، الصادر الأربعاء، فقد سجلت قطر فائضاً تجارياً لصالحها مع اليابان في الشهر المنصرم بقيمة 69.80 مليار ين (472.65 مليون دولار)، مقارنة بـ 65.20 مليار ين (441.50 مليون دولار) خلال يوليو 2024. ودعم الفائض التجاري لصالح قطر نمو حجم صادراتها إلى اليابان في يوليو المنصرم بنسبة 4.5 % عند 88.60 مليار ين (599.95 مليون دولار)، مقارنة بمستواها في الشهر ذاته من عام 2024 البالغ 84.80 مليار ين (574.22 مليون دولار). وإلى جانب ذلك، فقد انخفض حجم واردات قطر من اليابان 4 % عند 18.81 مليار ين (127.37 مليون دولار)، علماً بأنه كان يبلغ في يوليو 2024 نحو 19.60 مليار ين (132.72 مليون دولار). وأشار التقرير إلى تسجيل الشرق الأوسط فائضاً تجارياً لصالحه مع اليابان في الشهر المذكور بقيمة 550.38 مليار ين (3.73 مليار دولار)، بتراجع 25.1 % عن قيمته في يوليو 2024 البالغة 735.11 مليار ين (4.98 مليار دولار).

الرسوم الجمركية الأمريكية تدفع صادرات اليابان لأكبر تراجع

أظهرت بيانات حكومية الأعباء أن صادرات اليابان سجلت أكبر انخفاض شهري في نحو أربع سنوات في يوليو، مع تزايد تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية، مما أثار مخاوف بشأن آفاق الاقتصاد المعتمد على التصدير. وانخفض إجمالي صادرات رابع أكبر اقتصاد في العالم 2.6 % على أساس سنوي في يوليو من حيث القيمة، في أكبر انخفاض شهري منذ فبراير 2021، عندما هبطت الصادرات 4.5 %.

وكان الانخفاض أكبر من متوسط توقعات السوق لتراجع بنسبة 2.1 %، ويمثل هبوطاً للشهر الثالث على التوالي بعد انخفاض 0.5 % في يونيو.

وقال تاكيشي مينامي كبير خبراء الاقتصاد في معهد نورينتسوكين للأبحاث إنه بالرغم من تراجع قيمة الصادرات، ظلت أحجام الشحنات مستقرة حتى الآن إذ تجنب المصدرون اليابانيون الرفع الكبير للأسعار. وأضاف «لكن في نهاية المطاف سوف يضطرون إلى نقل التكاليف إلى المستهلكين الأمريكيين، وهو ما سيعوق المبيعات بشكل أكبر في الأشهر المقبلة».

وانخفضت الصادرات إلى الولايات المتحدة في يوليو 10.1 % عنها قبل عام، وتراجعت صادرات السيارات 28.4 % وأجزاء السيارات 17.4 %.

ومع ذلك، انخفضت صادرات السيارات 3.2 % فقط من حيث الحجم، مما يشير إلى أن تخفيضات الأسعار التي أجرتها شركات صناعة السيارات اليابانية وجهودها الرامية لاستيعاب الرسوم الجمركية الإضافية كانت سبباً في حماية أحجام الشحنات. وفرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية 25 % على السيارات وقطع غيارها في أبريل نيسان، وهددت بفرض رسوم مماثلة على معظم السلع اليابانية الأخرى. ثم أبرمت اتفاقية تجارية في 23 يوليو تموز خفضت الرسوم الجمركية إلى 15 % مقابل حزمة استثمارية يابانية بقيمة 550 مليار دولار مخصصة للولايات المتحدة. ولا يزال معدل الرسوم الجمركية المتفق عليه على السيارات، أكبر قطاع تصدير في اليابان، أعلى بكثير من المعدل الأصلي البالغ 2.5 %، مما يفرض ضغوطاً على شركات صناعة السيارات الكبرى وموردي قطع الغيار.



فائض تجارة الكويت مع اليابان 331.5 مليون دولار

وذكرت البيانات أن الشرق الأوسط سجل فائضاً تجارياً لصالحه مع اليابان في الشهر المذكور بقيمة 550.38 مليار ين (3.73 مليار دولار)، بتراجع 25.1 % عن قيمته في يوليو 2024 البالغة 735.11 مليار ين (4.98 مليار دولار).

وضغط على الفائض التجاري للشرق الأوسط مع اليابان انخفاض حجم صادراته إلى الأخيرة 18.1 % إلى 887.76 مليار ين (6.01 مليار دولار)؛ فيما انخفضت وارداته من اليابان 3.2 % عند 337.38 مليار ين (2.28 مليار دولار).

وأظهر التقرير، تقلص عجز الميزان التجاري لليابان في الشهر الماضي بنسبة 81.3 % عند 117.55 مليار ين (795.98 مليون دولار)، مقابل 628.34 مليار ين (4.25 مليار دولار) في يوليو/تموز 2024.

يأتي ذلك لتراجع حجم واردات اليابان في يوليو 2025 بنسبة 7.5 % إلى 9.48 تريليون ين (64.19 مليار دولار)، فيما انخفضت الصادرات أيضاً 2.6 % إلى 9.36 تريليون ريال (63.38 مليار دولار).

انخفضت قيمة فائض الميزان التجاري لصالح دولة الكويت مع اليابان خلال شهر يوليو 2025 بنحو 15.2 % سنوياً؛ لتراجع الصادرات الكويتية وزيادة وارداتها من اليابان.

سجلت الكويت فائضاً تجارياً لصالحها مع اليابان في الشهر المنصرم بقيمة 49 مليار ين (331.80 مليون دولار)، مقارنة بـ 57.76 مليار ين (391.12 مليون دولار) خلال يوليو 2024؛ وذلك وفق التقرير الشهري لوزارة المالية اليابانية الصادر يوم الأربعاء.

وأثر على الفائض التجاري لصالح الكويت انخفاض حجم صادراتها إلى اليابان في يوليو المنصرم بنسبة 5.9 % عند 77.46 مليار ين (524.52 مليون دولار)، مقارنة بمستواها في الشهر ذاته من عام 2024 البالغ 82.33 مليار ين (557.49 مليون دولار).

وإلى جانب ذلك، فقد ارتفع حجم واردات الكويت من اليابان 15.8 % عند 28.45 مليار ين (192.65 مليون دولار)، علماً بأنه كان يبلغ في يوليو 2024 نحو 24.58 مليار ين (166.44 مليون دولار).

رصيد «المركزي» الإماراتي من الذهب ينمو 25.9 % في 5 أشهر

ارتفع رصيد مصرف الإمارات المركزي من الذهب إلى 28.93 مليار درهم بنهاية مايو الماضي، بزيادة 25.9 % ما يعادل 5.95 مليار درهم، مقارنة مع 22.98 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2024.

وعلى أساس شهري، ارتفع رصيد المصرف من الذهب بنسبة 0.49 % ما يعادل 142 مليون درهم، مقارنة بنحو 28.79 مليار درهم في أبريل 2025، وفق بيانات صادرة عن المصرف.

وارتفع رصيد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من الذهب بنحو 19.3 % أي 4.444 مليار درهم خلال الربع الأول من العام الحالي ليصل في نهاية مارس إلى 27.425 مليار درهم مقارنة بـ 22.981 مليار درهم نهاية العام الماضي. يذكر أن رصيد المصرف المركزي من الذهب شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية مرتفعاً من 4.044 مليار درهم في نهاية 2019.

صادرات النفط الخام السعودي تنخفض 50 ألف برميل يوميا في يونيو.. وقفزة بالمنتجات

معدل صادرات النفط السعودية اليومية (مليون برميل يوميا)			
الشهر	2025	2024	التغير%
يناير	7.409	7.540	(1.74)
فبراير	7.955	7.707	3.22
مارس	7.307	7.665	(4.67)
أبريل	7.545	7.374	2.32
مايو	7.560	7.339	3.01
يونيو	7.831	7.413	5.64

إجمالي صادرات النفط السعودية 2025 (مليون برميل يوميا)			
الشهر	المنتجات	الخام	الإجمالي
يناير	1.336	6.073	7.409
فبراير	1.408	6.547	7.955
مارس	1.553	5.754	7.307
أبريل	1.379	6.166	7.545
مايو	1.369	6.191	7.560
يونيو	1.690	6.141	7.831

أساس شهري.

وبلغ معدل صادرات المنتجات النفطية 1.690 مليون برميل يوميا في يونيو الماضي، ليسجل أعلى مستوى في 40 شهرا، وبالتحديد منذ أن بلغ 1.695 مليون برميل يوميا في شهر فبراير من عام 2022. وبلغ معدل صادرات المملكة من المنتجات النفطية في مايو الماضي 1.369 مليون برميل يوميا، مقابل 1.379 مليون برميل يوميا في أبريل، ومقارنة مع 1.553 مليون برميل يوميا في مارس.

ارتفاع إجمالي الصادرات للشهر الثالث على التوالي

وسجلت صادرات المملكة النفطية (الخام والمنتجات) ارتفاعا بنهاية شهر يونيو 2025 للشهر الثالث على التوالي؛ حيث بلغ 7.831 مليون برميل يوميا مسجلا زيادة بنحو 5.6 % على أساس سنوي.

وكانت صادرات النفط السعودية تبلغ 7.560 مليون برميل يوميا في مايو، مقابل 7.545 مليون برميل يوميا في أبريل. كما ارتفع إنتاج النفط الخام السعودي بمقدار 568 ألف برميل يوميا في يونيو 2025، مسجلا أعلى مستوى له في 22 شهرا.

وبلغ إجمالي إنتاج النفط الخام بالمملكة 9.752 مليون برميل يوميا في يونيو الماضي، مقابل 9.184 مليون برميل يوميا في مايو، فيما كان يبلغ 8.830 مليون برميل يوميا في يونيو 2024. وانخفضت عمليات مصافي التكرير في المملكة بمقدار 18 ألف برميل يوميا في يونيو 2025 لتبلغ 2.703 مليون برميل يوميا، فيما ارتفع الحرق المباشر بمقدار 185 ألف برميل يوميا ليصل إلى 674 ألف برميل يوميا.

ارتفع إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية بمقدار 568 ألف برميل يوميا في يونيو 2025 لأعلى مستوى في 22 شهرا، بينما انخفضت صادرات الخام، يقابلها قفزة بصادرات المنتجات لأعلى مستوى في 40 شهرا.

وانخفضت صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام بواقع 50 ألف برميل يوميا في شهر يونيو الماضي، مقارنة بمعدل الصادرات في الشهر السابق؛ وفقا لبيانات صادرة الأربعاء، عن مبادرة البيانات المشتركة «جودي».

وبلغت صادرات المملكة من النفط الخام 6.141 مليون برميل يوميا في شهر يونيو 2025، مقارنة مع صادرات بلغت 6.191 مليون برميل يوميا في مايو الماضي. وكان معدل صادرات النفط الخام في يونيو الأقل في آخر 3 أشهر؛ حيث كان يبلغ 6.166

السعودية تمنح أول شركة طيران خاص أجنبية شهادة VistaJet المشغل الأجنبي



الجودة، إلى جانب الجهود المتواصلة التي تبذلها الهيئة لتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وتقديم مختلف سبل الدعم لتمكين أنشطة قطاع الطيران المدني؛ بما يسهم في تحقيق مستهدفات برنامج الطيران، ويُرسّخ دور الهيئة كمنظم لصناعة النقل الجوي في المملكة، من خلال بناء شراكات نوعية مع مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يعزز من قدرات القطاع، ويرفع كفاءة الأداء دعما لرؤية السعودية 2030.

داخل المملكة، في خطوة استراتيجية تعكس رؤية المملكة نحو جذب الاستثمارات النوعية وتعزيز مكانتها في صناعة الطيران العالمي بما يسهم في تطوير القطاع ورفع تنافسيته على المستوى الإقليمي والدولي.

ويُجسد إصدار الهيئة العامة للطيران المدني هذه الشهادة التزامها بتطبيق أعلى معايير السلامة، كما تمثل هذه الشهادة خطوة نحو تعزيز تجربة مستخدمي الطيران الخاص وضمان

الهيئة العامة للطيران المدني تمنح شركة VistaJet المتخصصة في تشغيل الطائرات الخاصة شهادة المشغل الأجنبي أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني، منح شركة VistaJet المتخصصة في تشغيل الطائرات الخاصة شهادة المشغل الأجنبي؛ لتصبح بذلك أول شركة طيران خاص أجنبية تحصل على هذه الشهادة لتشغيل الرحلات داخليا في المملكة، ولتصبح أول ناقل طيران خاص أجنبي مرخص للتشغيل داخل المملكة، وذلك ضمن إستراتيجية الهيئة لتعزيز المنافسة، وجذب الاستثمارات الأجنبي

وأوضحت الهيئة العامة للطيران المدني، في بيان لها اليوم الأربعاء، أن منح هذه الشهادة يأتي في إطار قرار الهيئة العامة للطيران المدني بالسماح للشركات الأجنبية المشغلة للطائرات الخاصة بتنفيذ رحلات (بالطلب) داخل المملكة ابتداءً من الأول من مايو 2025م، وذلك بعد استيفاء الشركة لجميع المتطلبات والمعايير المحددة ضمن اللوائح التنفيذية لنظام الطيران المدني. ومن جانبه، أوضح نائب الرئيس التنفيذي للسياسات الاقتصادية والخدمات اللوجستية في الهيئة، عوض بن عطالله السلمي، أن إصدار شهادة المشغل الجوي للشركة كأول مشغل أجنبي للطائرات الخاصة في المملكة للتشغيل داخليا، يُعد خطوة مهمة نحو تطوير خدمات الطيران الخاص في المملكة العربية السعودية، ويُعزز المزيد من المنافسة ويُحفز نمو القطاع، إلى جانب رفع جودة الخدمات.

ويُعد إصدار شهادة المشغل الجوي للشركة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق مستهدفات برنامج الطيران المنبثق عن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تهدف إلى جعل قطاع الطيران في المملكة الأول بمنطقة الشرق الأوسط بحلول عام 2030، وتحويل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية تربط القارات الثلاث؛ حيث يُعد الطيران الخاص رافداً محورياً لقطاع الأعمال والسياحة من داخل المملكة وخارجها.

وأوضحت الهيئة، أن شركة VistaJet ستبدأ بتنفيذ عملياتها

ارتفاع التضخم في المملكة المتحدة إلى أعلى مستوى

ارتفع معدل التضخم في المملكة المتحدة للشهر الثاني على التوالي في يوليو، مما أضاف ضغوطا على بنك إنجلترا لإعادة النظر في وتيرة خفض أسعار الفائدة.

ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 3.8 % مقارنة بالعام السابق، مقارنة بـ 3.6 % في يونيو، مسجلة بذلك أسرع وتيرة منذ يناير 2024، وفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات الوطنية يوم الأربعاء. ويُعزى هذا الارتفاع، الذي توقعه بنك إنجلترا، إلى ارتفاع أسعار تذاكر الطيران والفنادق ووقود السيارات.

ارتفع تضخم قطاع الخدمات، وهو مؤشر يُراقب عن كثب لضغوط الأسعار الأساسية، إلى 5 %، متجاوزًا توقعات بنك إنجلترا البالغة 4.9 %. وعوض الجنيه الإسترليني خسائره بعد صدور التقرير، ليتداول دون تغيير يُذكر عند 1.3492 دولار.

تُضاف هذه الأرقام إلى الأدلة على استجابة الشركات للزيادات الضخمة في الضرائب والحد الأدنى للأجور التي أقرتها وزيرة الخزانة راشيل ريفز في أبريل، وذلك بتحصيل المستهلكين تكاليف إضافية بمليارات الجنيهات. وتسارع تضخم أسعار الغذاء إلى 4.9 %، مرتفعًا من 4.5 % في الشهر السابق، وهو أعلى مستوى له منذ فبراير 2024.

كبح التجار رهاناتهم على خفض أسعار الفائدة في المستقبل منذ قرار أضيّق من المتوقع بخفض أسعار الفائدة بنسبة 4 % في السابع من أغسطس آب، مما دفع بعض صناع السياسات إلى التحذير من خطر التأثيرات الثانية على الأجور والأسعار مع محاولة المستهلكين استعادة القدرة الشرائية المفقودة.

أظهرت الأرقام اللاحقة صمود الاقتصاد وسوق العمل بشكل أفضل مما كان متوقعًا، مما زاد من أهمية الحذر. يوم الثلاثاء، توقع المتداولون احتمال خفض أسعار الفائدة في نوفمبر بنسبة واحد من ثلاثة، مع احتمال بنسبة 50 % فقط بحلول نهاية العام.

تُمثل هذه الأرقام أيضًا ضربة لريفرز ورئيس الوزراء كير ستارمر، الذي وصل إلى السلطة واعدًا بتحسين مستويات معيشة «العمال». لكن تعافي الدخول الحقيقية بدأ يتلاشى مع اصطدام التضخم المُتصاعد بتباطؤ سوق العمل، حيث ألقى النقاد باللوم على ميزانية زيادة الضرائب في أكتوبر في التسبب في كليهما.

النفط يرتفع مع توقع استغراق محادثات السلام الأوكرانية وقتًا أطول



وقال ترامب الثلاثاء إنه بحث مع رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان عقد اللقاء المحتمل بين الرئيسين في بودابست.

ولم تؤكد روسيا أنها ستشارك في محادثات مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. وقال دانيال هاينز كبير محللي السلع الأولية في إيه. إن.زد في مذكرة يوم الأربعاء «يبدو أن احتمال التوصل إلى حل سريع للصراع مع روسيا غير مرجح الآن». وفي الولايات المتحدة، قالت شركة بي.بي.الثلاثاء إن العمليات في مصفاة التكرير التابعة لها في وايتنج بولاية إنديانا والتي تبلغ طاقتها 440 ألف برميل يوميا تضررت بسبب فيضانات ناجمة عن عاصفة رعدية شديدة خلال الليل، مما قد يؤثر على طلب الخام في المنشأة. ويعد الموقع منتجا رئيسيا للوقود في سوق الغرب الأوسط.

ارتفعت أسعار النفط يوم الأربعاء مع عودة المخاوف حيال الإمدادات إذ من المرجح أن تستغرق محادثات السلام الرامية لإنهاء الغزو الروسي لأوكرانيا وقتًا أطول، مما يعني إبقاء العقوبات المفروضة على الخام الروسي وزيادة فرص فرض المزيد من القيود على مشتريه.

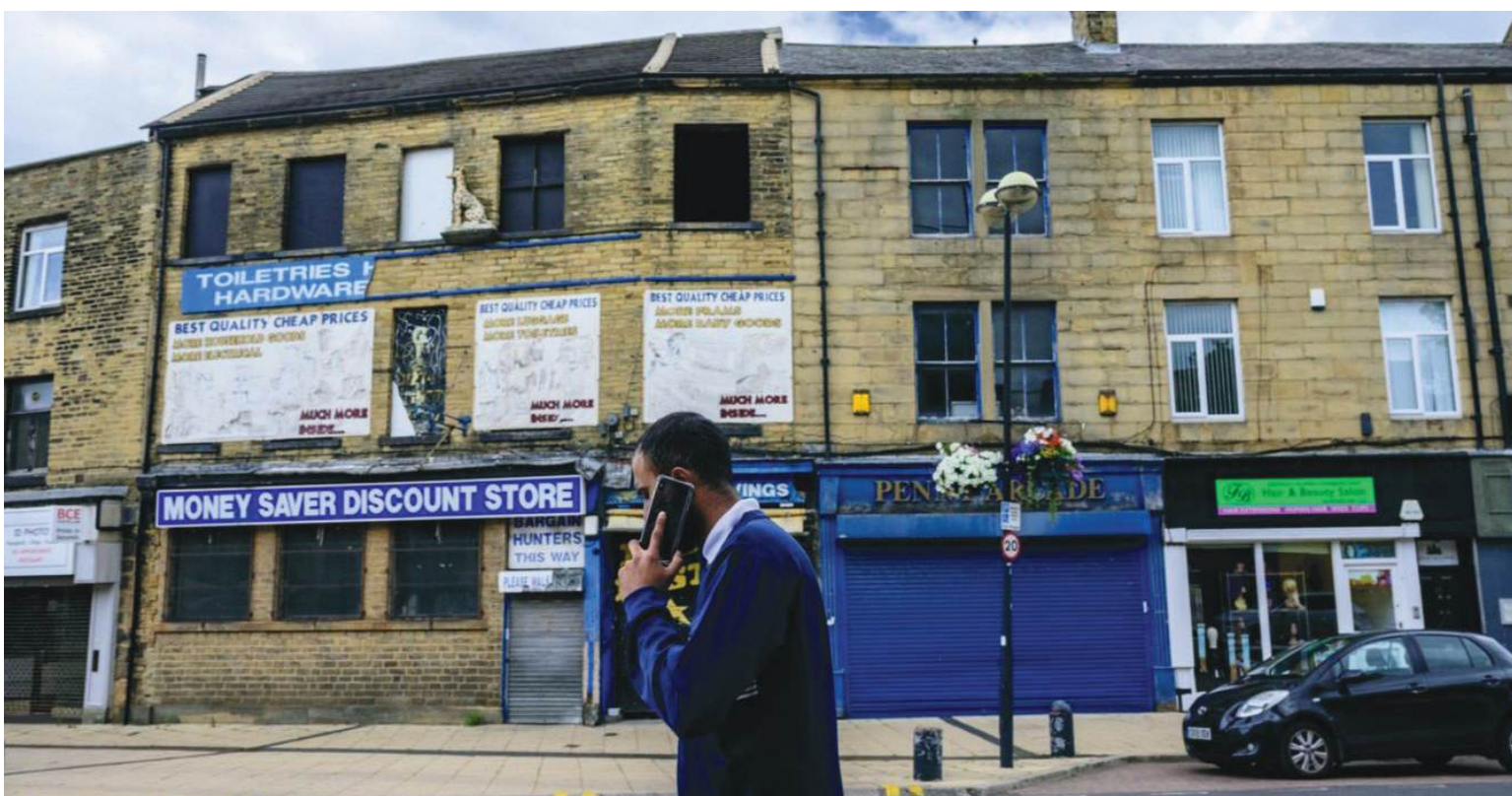
وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 14 سنتا، أو 0.21 %، إلى 65.93 دولار للبرميل بحلول الساعة 0149 بتوقيت جرينتش. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم سبتمبر، التي انقضت أجلها الأربعاء، 37 سنتا، أو 0.59 %، إلى 62.72 دولار للبرميل.

وبلغ سعر عقد أكتوبر الأكثر نشاطا 61.92 دولار للبرميل، بارتفاع 15 سنتا. وتراجعت الأسعار أكثر من 1 % عند التسوية الثلاثاء وسط تفاؤل بقرب التوصل إلى اتفاق يوقف الحرب، وبالتالي يخفف العقوبات المفروضة على روسيا وزيادة المعروض العالمي.

ولكن على الرغم من قول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثلاثاء إن الولايات المتحدة قد تقدم دعما جويا ضمن اتفاق لإنهاء الحرب الروسية، فقد أقر أيضا بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد لا يرغب في إبرام اتفاق في نهاية المطاف.

وقال ترامب يوم الاثنين إنه يرتب لعقد اجتماع بين الرئيسين الروسي والأوكراني، على أن تعقبه قمة بين الرؤساء الثلاثة.

بريطانيا تستكشف إصلاح ضريبة مكاسب رأس المال على المنازل الفاخرة



تدرس وزيرة المالية راشيل ريفز سبل زيادة الإيرادات الضريبية من المنازل ذات القيمة العالية بما في ذلك من خلال إصلاحات ضريبة مكاسب رأس المال، وفقا لأشخاص مطلعين على المناقشات، حيث يواجه الوزراء في المملكة المتحدة ثغرة في المالية العامة لا تقل عن 20 مليار جنيه إسترليني.

وتجري مناقشة فكرة فرض ما يسمى بضريبة القصور داخل وزارة الخزانة في إطار النظر في سبل إصلاح نظام ضريبة العقارات في المملكة المتحدة، مع وجود خيارات مختلفة على الطاولة لزيادة الإيرادات من المنازل الأكثر تكلفة.

تُعفي المملكة المتحدة المنازل الرئيسية للمواطنين من ضريبة مكاسب رأس المال، مع إمكانية فرض الضريبة على العقارات الأخرى التي يمتلكونها. بموجب هذه الفكرة، قد تُفقد المنازل المباعة فوق حد معين إعفاءها من هذا الإعفاء. ويُمكن أن يكون البديل فرض ضريبة سنوية على المنازل عالية القيمة.

ستكون هذه الإصلاحات مثيرة للجدل بشدة، وستثير ردود فعل سلبية بين الأفراد الذين يسكنون عقارات عالية القيمة، ولكن قد لا يكون لديهم دخل كبير. وقد يتضرر بشدة المتقاعدون الذين يعيشون في نفس المنزل لعقود، بدخل متواضع.

أفاد المصدران بأن المناقشات لا تزال في مراحلها الأولى، ولم تتوصل وزارة الخزانة إلى أي نتائج بعد. مع ذلك، طلبت ريفز من المسؤولين دراسة مجموعة من الإصلاحات في النظام الضريبي، في إطار سعيها لتعزيز النمو وزيادة الإيرادات الحكومية، مع إدراج مجموعة من ضرائب العقارات على قائمة النقاش.

وقالت وزارة الخزانة في بيان إنها ملتزمة بالحفاظ على الضرائب «على العمال» عند أدنى مستوى ممكن، مؤكدة تعهد ريفز بعدم رفع معدلات ضريبة الدخل أو التأمين الوطني أو ضريبة القيمة المضافة.

إن أفضل طريقة لتعزيز المالية العامة هي تنمية الاقتصاد، وهو محور تركيزنا. ولا تقتصر هذه الجهود على تعديل سياسة الضرائب والإنفاق، بل تشمل أيضًا تحسين الأداء المالي. تُفرض ضريبة مكاسب رأس المال على مكاسب قيمة الأصل عند بيعه. يدفع دافعو الضرائب ذوو المعدلات الأعلى والإضافية ضريبة مكاسب رأس المال بمعدل 24 % على العقارات، بينما يبلغ المعدل 18 % لدافعي الضرائب ذوي المعدل الأساسي. لطالما نوقشت فكرة زيادة الضرائب على الثروة العقارية في حزب العمال، بما في ذلك فكرة إنشاء شرائح جديدة من

وكانت صحيفة التايمز أول من أورد فكرة إدخال تغييرات على ضريبة مكاسب رأس المال على المنازل.

من المخاطر الأخرى المترتبة على فرض الضريبة على المزيد من العقارات أنها تُننّي الملاك عن البيع. في ميزانيته الأخيرة في مارس 2024، خفض المستشار السابق جيريمي هانت المعدل المرتفع لضريبة مكاسب رأس المال على عمليات بيع العقارات السكنية من 28 % إلى 24 %، وذلك بناءً على تقديرات رسمية أشارت إلى أن ذلك سيعزز الإيرادات جزئيًا من خلال تحفيز المزيد من المعاملات.

وتأتي المناقشات في وقت أصبح من الواضح فيه بشكل متزايد أن وزارة الخزانة ستواجه ثغرة مالية كبيرة في ميزانيتها لفصل الخريف.

إن احتمال خفض تقديرات الإنتاجية إلى جانب ارتفاع تكاليف الاقتراض قد يجبر وزارة الخزانة على الخضوع لمجموعة من الإصلاحات الضريبية، حيث يتساءل العديد من خبراء الاقتصاد عما إذا كانت ريفز ستكون قادرة على الالتزام بالتزاماتها المنصوص عليها في بيانها الانتخابي بشأن الضرائب.

ضرائب المجلس للمنازل الأغلى ثمنًا. وقد سعى الليبراليون الديمقراطيون إلى زيادة الضرائب العقارية عندما كانوا في ائتلاف مع المحافظين في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

في كتيب صدر عام 2018 بعنوان «الاقتصاد اليومي»، دعت ريفز إلى فكرة فرض ضريبة عقارية جديدة، حيث انتقدت نظام ضريبة المجلس الذي يعتمد على تقييمات عفا عليها الزمن. وأضافت: «ينبغي علينا أيضًا دراسة إمكانية إصلاحه واستبداله بضريبة عقارية تُفرض على مُلاك العقارات. سيكون ذلك أكثر إنصافًا، وسيلقي العبء على المُلاك لا على المستأجرين».

وفي وقت سابق من هذا العام، حثت أنجيلا راينر، نائبة رئيس الوزراء، ريفز على النظر في فرض مجموعة من الضرائب على المواطنين الأثرياء، بما في ذلك التغييرات في ضرائب الميراث والأرباح والمعاشات التقاعدية.

طُرحت مقترحات راينر في مذكرة داخلية قبل بيان ريفز الربيعي، بهدف جمع ما بين 3 و4 مليارات جنيه إسترليني سنويًا. إلا أن وزير المالية لم يُقرّها آنذاك.

788 مليار درهم استثمارات بنوك الإمارات تحقق أعلى مستوى بتاريخها في مايو

سنوي، ونحو 1.8 % على أساس شهري، ونسبة 6 % خلال الفترة من ديسمبر حتى مايو.

ونمت قيمة التحويلات المنفذة في القطاع المصرفي الإماراتي عبر نظام الإمارات للتحويلات المالية (AEFTS)، بنسبة 2.5 % خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025 لتبلغ 1.925 تريليون درهم في مايو الماضي، مقارنة مع نحو 1.878 تريليون درهم في ديسمبر 2024. وتضمنت التحويلات المنفذة في مايو 1.089 تريليون درهم تحويلات بين البنوك و836.15 مليار درهم تحويلات بين عملاء البنوك. وتجاوزت قيمة التحويلات الإجمالية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 9.536 تريليون درهم، متضمنة 5.69 تريليون درهم للتحويلات بين البنوك، و3.83 تريليون درهم للتحويلات بين عملاء البنوك.

وفيما يخص مقاصة الشيكات، فقد أفاد تقرير المركزي، بأن قيمة مقاصة الشيكات المتداولة باستخدام صورها بلغت 603.16 مليار درهم، وعدد الشيكات التي تمت تسويتها 9.6 مليون شيك. كشفت بيانات مصرف الإمارات المركزي، عن ارتفاع الودائع المصرفية النقدية بنسبة 15.9 % على أساس سنوي، وبمقدار 119.7 مليار درهم، لتبلغ 869.4 مليار درهم في مايو الماضي، مقابل 749.7 مليار درهم في مايو 2024.

ووفق بيانات المصرف المركزي، ارتفعت الودائع شبه النقدية إلى 1.458 تريليون درهم في مايو الماضي، مقابل 1.281 تريليون درهم في مايو 2024.

كما أن الودائع الحكومية زادت إلى 474.1 مليار درهم في مايو الماضي، مقابل 469.4 مليار درهم في مايو 2024. وارتفع النقد المصدر ارتفع إلى نحو 168.7 مليار درهم، مقارنة بنحو 148.4 مليار درهم في مايو 2024، وتوزع بواقع 22.5 مليار درهم للنقد في البنوك، و146.2 مليار درهم للنقد المتداول خارج البنوك، وذلك بنهاية مايو الماضي.



20 مليار درهم، مقابل 16.4 مليار درهم في مايو 2024، ونحو 19.3 مليار درهم في أبريل الماضي.

وارتفع إجمالي احتياطات البنوك لدى المصرف المركزي خلال مايو الماضي بنسبة 15.4 % على أساس سنوي، وبنسبة 2.2 % على أساس شهري، وبنسبة 6.3 % خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، لتصل إلى 666.6 مليار درهم في مايو الماضي، مقابل 652.4 مليار درهم في أبريل 2025، ونحو 626.9 مليار درهم في ديسمبر 2024، ونحو 577.6 مليار درهم في مايو من العام الماضي. وتخطت الأصول الكلية للقطاع المصرفي 4.878 تريليون درهم في مايو الماضي، بنمو 13.8 % على أساس سنوي، حيث سجلت 4.287 تريليون درهم في مايو 2024، ولتحقق نمواً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 7 %، حيث سجلت نحو 4.559 تريليون درهم في ديسمبر الماضي. وفيما يخص إجمالي الودائع المصرفية، فقد بلغت 3.018 تريليون درهم في مايو الماضي، مقابل 2.678 تريليون درهم في مايو 2024، ولتحقق نمواً بنسبة 12.7 % على أساس

مايو الماضي، مقارنة بنحو 871 مليار درهم في أبريل الماضي، ونحو 851.9 مليار درهم في مايو 2024.

وارتفعت استثمارات البنوك العاملة في دولة الإمارات إلى أعلى مستوى في تاريخها، لتصل إلى 788 مليار درهم في نهاية مايو 2025، بارتفاع نسبته 17.1 % على أساس سنوي، مقارنة مع 673.1 مليار درهم خلال مايو 2024.

وارتفعت استثمارات البنوك على أساس شهري بنسبة 1.8 % أو ما يعادل 13.7 مليار درهم، مقارنة مع 774.3 مليار درهم خلال أبريل 2025.

تضمنت استثمارات البنوك بنهاية مايو الماضي، أوراقاً مالية تمثل ديوناً على الغير (سندات الدين)، بقيمة 366.2 مليار درهم، وأسهمها بقيمة 20 مليار درهم، بالإضافة إلى استثمارات في سندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بقيمة 344.7 مليار درهم، والاستثمارات الأخرى بقيمة 57.1 مليار درهم. وارتفعت استثمارات البنوك في الأسهم بنسبة 22 % على أساس سنوي، وبنسبة 3.6 % على أساس شهري، لتبلغ في مايو الماضي نحو

ارتفعت قيمة القروض التي قدمتها البنوك العاملة في دولة الإمارات للأفراد بنهاية شهر مايو الماضي بنسبة 1.4 % على أساس شهري. وبلغت قيمة القروض التي قدمتها البنوك العاملة بالدولة للأفراد 521.4 مليار درهم في مايو الماضي، مقابل 514.2 مليار درهم في أبريل، بزيادة قدرها 7.2 مليار درهم في شهر واحد، وفق بيانات صادرة عن مصرف الإمارات المركزي.

وارتفعت قيمة القروض التي قدمتها البنوك للأفراد بنحو 80.1 مليار درهم، وبنسبة 18.2 % على أساس سنوي خلال الفترة من مايو 2024 حتى مايو الماضي، حيث كانت 441.3 مليار درهم في مايو 2024.

كما زادت قروض الأفراد بنسبة 6.7 % خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، حيث بلغت في نهاية ديسمبر 2024 نحو 488.8 مليار درهم.

وارتفع إجمالي الائتمان المقدم من البنوك إلى 2.293 تريليون درهم في مايو الماضي، مقابل 2.077 تريليون درهم في مايو 2024، ونحو 2.259 تريليون درهم في أبريل 2025، مسجلاً زيادة بنسبة 10.4 % على أساس سنوي، وبنسبة 1.5 % على أساس شهري. في حين ارتفع إجمالي الائتمان بنسبة 5.2 % خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، حيث بلغ في نهاية ديسمبر 2024 نحو 2.180 تريليون درهم.

وارتفعت قيمة القروض التي قدمتها البنوك إلى القطاع الخاص بنسبة 7.9 % على أساس سنوي، وبنسبة 0.8 % على أساس شهري، وبنسبة 4 % منذ ديسمبر 2024، لتصل إلى 1.395 تريليون درهم في نهاية مايو 2025، مقارنة مع 1.385 تريليون درهم في نهاية أبريل 2025، ونحو 1.341 تريليون درهم في نهاية ديسمبر 2024، ونحو 1.293 تريليون درهم في مايو 2024.

وشهدت القروض التي قدمتها البنوك إلى القطاع التجاري والصناعي نمواً بنسبة 2.6 % على أساس سنوي، وبنسبة 0.4 % على أساس شهري، لتبلغ 874.3 مليار درهم في

معدل التضخم في سلطنة عُمان يرتفع إلى 0.8 % بنهاية يوليو

ارتفع معدل التضخم السنوي في سلطنة عُمان بنسبة 0.8 % بنهاية يوليو 2025، مقارنة بالشهر ذاته من عام 2024، وفق سنة الأساس 2018. وأرجعت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ذلك الارتفاع إلى زيادة أسعار غالبية المجموعات الرئيسة المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وعلى رأسها مجموعة السلع الشخصية المتنوعة والخدمات بنسبة 6.5 %، تلتها مجموعة النقل بنسبة 4 %، والمطاعم والفنادق بنسبة 2.5 %.

وسجلت مجموعة الصحة ارتفاعاً بنسبة 0.8 %، والملابس والأحذية بنسبة 0.4 %، والتعليم بنسبة 0.1 %، في حين حافظت مجموعات السكن والمياه والكهرباء والغاز، والاتصالات، والتبغ على استقرارها دون تغيير يُذكر.

ورغم انخفاض أسعار مجموعة السلع الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.4 %، إلا أن بعض مكوناتها الفرعية شهدت ارتفاعات، ومن أبرزها مجموعة منتجات الأغذية غير المصنفة تحت بند آخر بنسبة 3.9 %، والسكر والمربى والعسل والحلويات بنسبة 3.3 %، والزيت والدهون بنسبة 1.9 %، والحليب والجبن والبيض بنسبة 1.7 %.

كما ارتفعت أسعار اللحوم بنسبة 0.5 %، والخبز والحبوب بنسبة 0.4 %، والمشروبات غير الكحولية بنسبة 0.1 %، بينما تراجعت أسعار الخضراوات بنسبة 14.3 %، والأسماك بنسبة 1.7 %، والفواكه بنسبة 1.4 %.

وجغرافياً.. سجلت محافظة الداخلية أعلى معدل تضخم بنسبة 1.4 %، تلتها الظاهرة بنسبة 1.3 %، ثم مسندم بنسبة 1 %.

وجاءت كل من جنوب الشرقية ومسقط بمعدل تضخم بلغ 0.8 %، تلتها البريمي بنسبة 0.7 %، ثم الوسطى وشمال الباطنة وجنوب الباطنة بنسبة 0.4 % لكل منها، في حين سجلت ظفار معدل تضخم بلغ 0.2 %، ولم يطرأ أي تغيير على الأسعار في شمال الشرقية.

بنوك عالمية تموّل أضخم مركز بيانات في تكساس بـ 22 مليار دولار

العشرة بحلول نهاية 2028.

ويعكس هذا التمويل الضخم السباق العالمي لتطوير مراكز البيانات التي تشكل الركيزة الأساسية للبنية التحتية الرقمية الجديدة، ففي يوليو تموز 2025، جمعت شركة «إكس إيه أي» المملوكة لإيلون ماسك نحو 10 مليارات دولار لتمويل مشاريع مماثلة في تينيسي، فيما تسعى ميتا، المالكة لفيسبوك وإنستغرام، لجمع نحو 29 مليار دولار لمشاريعها في مجال الذكاء الاصطناعي. كذلك، مؤل مشروع مشترك بين أوراكل وأوبن إيه أي بقيمة 15 مليار دولار في تكساس بمساعدة شركة بلو أوول الاستثمارية.

بعد استراتيجي لتكساس

ويُنظر إلى مشروع «فرون-tier» كجزء من التحول الكبير الذي تشهده ولاية تكساس نحو الاستثمار في التقنيات المستقبلية، إذ قال حاكم الولاية الجمهوري غريغ أبوت عند الإعلان عن المشروع، «كل شيء أكبر في تكساس، وهذا يشمل الابتكار والتكنولوجيا».

وتأسست عام 2010 بدعم من «سيلفر ليك»، قبل أن تنتقل ملكيتها لاحقاً إلى «ديجيتال بريدج»، وتحولت الشركة في السنوات الأخيرة إلى لاعب رئيسي في بناء مراكز بيانات متطورة تدعم التطبيقات المتزايدة للذكاء الاصطناعي.

تقرب بنوك عالمية كبرى من إبرام إحدى أضخم صفقات تمويل البنية التحتية الرقمية في الولايات المتحدة، إذ يجري جي بي مورغان ومجموعة ميتسوبيشي يو إف جي المالية (MUFG) مفاوضات نهائية لتأمين قرض بقيمة 22 مليار دولار لصالح مشروع بناء حرم ضخم لمراكز بيانات في ولاية تكساس تديره شركة فانتاج داتا سنترز.

وسيمتد المشروع، الذي أطلق عليه اسم «فرون-tier» (Frontier)، على مساحة 1200 فدان، ليصبح أحد أكبر مجمعات مراكز البيانات في العالم عند اكتماله، بحسب ما نقلته صحيفة فاينانشال تايمز، ويهدف إلى تلبية الطلب المتسارع من كبرى شركات التكنولوجيا على قدرات الحوسبة اللازمة لتشغيل تقنيات الذكاء الاصطناعي.

استثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي

وبحسب مصادر مطلعة تحدثت للصحيفة، فإن التكلفة الإجمالية للمشروع تصل إلى 25 مليار دولار، إذ ستُضاف استثمارات بقيمة 3 مليارات دولار عبر مساهمة من مجموعتي سيلفر ليك وديجيتال بريدج. ومن المقرر الانتهاء من أول مركز بيانات داخل الحرم بحلول منتصف عام 2026، على أن تكتمل بقية المراكز

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية تنمو 1.7% خلال النصف الأول



نمت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى السعودية بنسبة 1.7% خلال النصف الأول من عام 2025، لتصل إلى 9.34 مليار دولار، مقارنة بـ 9.18 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2024.

فيما تصدرت والولايات المتحدة ومصر قائمة أكبر الدول المستثمرة في المملكة خلال هذه الفترة.

الولايات المتحدة في الصدارة سجلت السعودية 203 مشروعًا استثماريًا جديدًا في النصف الأول من العام الجاري، بزيادة 30.1% عن 156 مشروعًا في الفترة المماثلة من العام الماضي. بحسب تقرير صادر عن بنك الإمارات دبي الوطني.

تصدرت الرياض الوجهات المستقطبة بـ 100 مشروع بلغت قيمتها 2.3 مليار دولار، تلتها الدمام بـ 21 مشروعًا - 1.28 مليار دولار، ثم جدة بـ 13 مشروعًا - 1.22 مليار دولار.

وبحسب التقرير احتلت الولايات المتحدة المركز الأول كأكبر مصدر للاستثمارات الجديدة في المملكة بـ 61 مشروعًا بلغت قيمتها 2.7 مليار دولار، تلتها مصر التي ضخت 11 مشروعًا بقيمة 1.81 مليار دولار معظمها في القطاع العقاري، فيما جاءت الصين ثالثًا باستثمارات قيمتها 858.3 مليون دولار موزعة على 11 مشروعًا، ثم فرنسا بـ 771.7 مليون دولار - 6 مشروعات، والإمارات بـ 25 مشروعًا - 205.3 مليون دولار.

أبرز المشاريع الاستثمارية

وعلى مستوى القطاعات، استحوذت الخدمات التجارية على النصيب الأكبر من حيث عدد المشاريع بـ 55 مشروعًا - 27%، تليها البرمجيات وخدمات تقنية المعلومات بـ 35 مشروعًا - 17%، ثم النقل والتخزين والمعدات الصناعية بـ 14 مشروعًا لكل منهما، والخدمات المالية بـ 11 مشروعًا.

أما من حيث التدفقات الرأسمالية، فجاء قطاع الاتصالات في الصدارة بـ 1.92 مليار دولار - 11 مشروعًا بقيادة استثمار شركة Equinix الأمريكية لإنشاء مركز بيانات متطور بقيمة

الأمريكية و«أرامكو ديجيتال» بقيمة 1.5 مليار دولار للبنية التحتية للذكاء الصناعي، شراكة Alat السعودية مع Lenovo بقيمة 2 مليار دولار لتصنيع روبوتات متقدمة، مشروع aVolt بـ 5 مليارات دولار لإنشاء مجمع مراكز بيانات في «أوكساجون - نيوم»، بالإضافة إلى استثمارات كبرى من شركات Databricks 300 مليون دولار، 500 Salesforce مليون دولار، و 150 Tencent Cloud مليون دولار.

وأكد التقرير أن هذه التدفقات المستقبلية ستعزز موقع السعودية كمركز استثماري عالمي، وتدفعها للاقترب من تحقيق هدف جذب 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بالمعدل الحالي البالغ نحو 20 مليار دولار.

1 مليار دولار، كونسورتيوم عقاري مصري (باراغون + العتال القابضة) بأكثر من 1.7 مليار دولار في الرياض وجدة، مشروع مشترك بين Lantania الإسبانية وL&T الهندية لمحطة تحلية «رأس محيسن» بـ 500 مليون دولار، مصنع ترفيهي لشركة Pico Play من هونغ كونغ بـ 456.1 مليون دولار، مصنع مباني فولاذية لشركة Kirby الكويتية بـ 315.1 مليون دولار، ومصنع أنابيب فولاذية لشركة Welspun الهندية في الدمام بالقيمة نفسها.

تحقيق هدف جذب 100 مليار دولار وأشار التقرير إلى أن مؤتمر LEAP 2025 أطلق التزامات استثمارية ضخمة قيد التنفيذ للفترة 2026-2028 بقيمة 14.9 مليار دولار، من أبرزها: مشروع مشترك بين Groq

1 مليار دولار. وجاء القطاع العقاري ثانيًا بـ 1.79 مليار دولار - 9 مشروعات، ثم المكونات الإلكترونية بـ 879.3 مليون دولار، والنقل والتخزين بـ 779 مليون دولار، والكيمائيات بـ 765.4 مليون دولار. ومن حيث الأنشطة، فاستحوذ قطاع التصنيع على الحصة الأكبر من التدفقات الاستثمارية بـ 3.5 مليار دولار - 26 مشروعًا، تمثل 38% من الإجمالي، يليه قطاع الإنشاءات بـ 1.95 مليار دولار - 5 مشروعات، ثم البنية التحتية الرقمية والاتصالات بـ 1.85 مليار دولار - 5 مشروعات. كما شهدت المملكة إضافة 25 مقرًا إقليميًا جديدًا لشركات عالمية خلال النصف الأول من العام.

وشملت قائمة أبرز المشاريع الاستثمارية: مشروع شركة Equinix الأمريكية بقيمة

تمويلات بنوك الإمارات للأفراد تسجل أعلى مستوى في تاريخها بنهاية مايو

المالية غير المصرفية. وأظهرت البيانات أن الودائع شبه النقدية، والتي تشمل الودائع لأجل وودائع التوفير للمقيمين بالدرهم والودائع بالعملة الأجنبية، ارتفعت إلى 1.458 تريليون درهم بنهاية مايو، مقابل 1.423 تريليون درهم في أبريل، بزيادة 35 مليار درهم ونمو 2.4% شهريًا، فيما سجلت نموًا سنويًا بنسبة 14%، تعادل 177 مليار درهم، مقارنة مع 1.281 تريليون درهم في مايو 2024.

كما ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية إلى 474.1 مليار درهم بنهاية مايو، مقابل 462.6 مليار درهم في أبريل، بزيادة 11.5 مليار درهم على أساس شهري، و4.7 مليارات درهم على أساس سنوي مقارنة بـ مايو 2024 الذي سجل 469.4 مليار درهم.

إلى ذلك، تجاوزت قيمة التحويلات المالية المنفذة عبر القطاع المصرفي المحلي، من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية، 9.5 تريليونات درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، بنمو 20% مقارنة بالفترة نفسها من 2024. وأوضحت إحصاءات «المركزي» أن التحويلات بين البنوك استحوذت على النصيب الأكبر بإجمالي 5.7 تريليونات درهم خلال الفترة، بينما بلغت قيمة تحويلات الأفراد 3.8 تريليونات درهم.



ودائع حكومية. وبلغت ودائع القطاع العام، الذي تمتلك الحكومة فيه 50% أو أكثر، نحو 259.7 مليار درهم، فيما سجلت ودائع القطاع الخاص 2.029 تريليون درهم بنمو شهري 1.9% وسنوي 15.5%. كما ارتفعت ودائع غير المقيمين إلى 277.2 مليار درهم، بنمو شهري 0.6% وسنوي 35.5%، إلى جانب ودائع المؤسسات

درهم في نهاية أبريل، بارتفاع 13.7 مليار درهم خلال شهر واحد، وبنمو شهري 1.8% وسنوي 17.1%.

كما ارتفع حجم الودائع المصرفية إلى 3.018 تريليونات درهم بنهاية مايو، مقارنة مع 2.965 تريليون درهم في أبريل السابق، منها 2.741 تريليون درهم وودائع للمقيمين بزيادة 52 مليار درهم، إضافة إلى 403 مليارات درهم

سجلت تمويلات البنوك العاملة في دولة الإمارات للأفراد، أعلى مستوى في تاريخها بنهاية مايو الماضي، بعدما ارتفع إجمالي التمويلات الممنوحة لهم إلى 521.4 مليار درهم، مقارنة مع 441.3 مليار درهم في مايو 2024، بنمو شهري 1.4% وسنوي 18.2%، وذلك بحسب بيانات صادرة عن المصرف المركزي.

وأظهرت بيانات «المركزي» أن البنوك منحت القطاع الخاص تمويلات بقيمة 10.5 مليارات درهم خلال مايو الماضي، بارتفاع شهري نسبته 0.8% وسنوي 7.9%، ليصل الرصيد التراكمي لتلك التمويلات إلى تريليون و395.7 مليار درهم بنهاية الشهر ذاته، مقابل تريليون و385.2 مليار درهم في نهاية أبريل، وهو أعلى مستوى تسجله تمويلات القطاع الخاص على الإطلاق.

وبحسب البيانات، بلغت قيمة تمويلات القطاعين التجاري والصناعي من قروض القطاع الخاص 874.3 مليار درهم في مايو الماضي، مقارنة مع 871 مليار درهم في أبريل، بزيادة 3.3 مليارات درهم، ونمو شهري 0.4% وسنوي 2.6%.

وفي الوقت نفسه، سجلت استثمارات البنوك مستوى قياسيًا جديدًا بنهاية مايو الماضي، لتصل إلى 788 مليار درهم، مقابل 774.3 مليار

عجز تجارة السلع الأمريكية يتسع إلى 735 مليار دولار في النصف الأول 2025



أظهرت بيانات رسمية أن العجز في تجارة السلع الأمريكية خلال الفترة من يناير كانون ثاني إلى يونيو حزيران 2025، بلغ نحو 735.45 مليار دولار، مقابل 577.30 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2024، بزيادة قدرها 158.15 مليار دولار أو 27.4 %.

وبحسب ما رصدته «CNN الاقتصادية» فإن هذا الاتساع في العجز جاء مدفوعاً بارتفاع الواردات الإجمالية 13.3 % لتصل إلى 1.825 تريليون دولار، مقابل 1.611 تريليون دولار في النصف الأول من 2024، اعتماداً على بيانات مكتب الإحصاء الأمريكي.

الصادرات الأمريكية ترتفع إلى 1.090 تريليون دولار

أوضحت البيانات أن الصادرات ارتفعت 5.4 % إلى 1.090 تريليون دولار، مقارنة بـ 1.034 تريليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

سجلت الولايات المتحدة عجزاً في تجارة السلع بقيمة 85.88 مليار دولار خلال يونيو 2025، منخفضاً بنحو 11.42 مليار دولار عن مايو الذي بلغ فيه العجز 97.30 مليار دولار. صادرات الأغذية والمشروبات الأمريكية تتراجع إلى 80.70 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2025، سجلت

صادرات الولايات المتحدة من الأغذية والأعلاف والمشروبات نحو 80.697 مليار دولار، مقابل 82.102 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2024، ما يعكس تراجعاً طفيفاً في هذا القطاع.

صادرات المستلزمات الصناعية الأمريكية ترتفع إلى 387.08 مليار دولار

أما المستلزمات الصناعية فقد بلغت صادراتها في النصف الأول من 2025 نحو 387.077 مليار دولار، مقارنة بـ 366.062

بillion دولار خلال النصف الأول من 2024، محققة نمواً ملحوظاً في القيمة. بلغت صادرات السلع 179.11 مليار دولار في يونيو، منخفضة بمقدار 1.19 مليار دولار أو 0.7 % مقارنة بـ مايو، نتيجة هبوط صادرات المواد الصناعية وخاصة الأشكال المعدنية الجاهزة والذهب غير النقدي، رغم ارتفاع صادرات السلع الرأسمالية والمستحضرات الصيدلانية. وعلى أساس سنوي، ارتفعت الصادرات السلعية بمقدار 5.80 مليار دولار أو 3.3 %

لاغارد: الاتفاق بين واشنطن وبروكسل جذب الطرفين حرباً تجارية شاملة



دعوة إلى تنويع الشركاء التجاريين

شدت لاغارد على أن التباطؤ الاقتصادي المتوقع بدأ يظهر بالفعل في بيانات الربع الثاني، مضيفاً أن أوروبا التي اعتمدت تاريخياً على التجارة الخارجية يجب أن تنوع شراكاتها التجارية للحفاظ على النمو. وقالت «الولايات المتحدة ستظل شريكاً تجارياً مهماً، لكن على أوروبا تعميق روابطها مع اقتصادات أخرى والاستفادة من قوة صادراتها».

أكدت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد أن اتفاق التجارة الأخير بين أمريكا والاتحاد الأوروبي يقترب من السيناريو الأساسي المفترض لدى البنك، لكنه يظل محملاً بعدم اليقين خاصة في قطاعات الأدوية والرقائق الإلكترونية. وأوضحت لاغارد أن الاتفاق، الذي تضمن تعريفات جمركية 15 % على معظم السلع، جذب الطرفين حرباً تجارية شاملة لكنه سيبطئ النمو الاقتصادي.

نمو أوروبي أضعف من المتوقع

أشارت لاغارد إلى أن الاتفاق يضع التعريفة الفعلية بين 12 % و 16 % على الواردات الأمريكية من السلع الأوروبية، وهي نسبة أعلى قليلاً من افتراضات البنك في يونيو، لكنها أقل بكثير من السيناريو المتشدد الذي كان يتوقع رسوماً تتجاوز 20 %. وسيلبغ النمو الاقتصادي 1.1 % في 2026 وفق السيناريو الأساسي، في حين كان من الممكن أن ينخفض إلى 0.7 % فقط في حال تطبيق الرسوم الأعلى، بحسب التوقعات.

بنك نيوزيلندا المركزي يخفض الفائدة إلى أدنى مستوى في 3 سنوات

خفض بنك نيوزيلندا المركزي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 3.00 %، وهو أدنى مستوى في 3 سنوات، محذراً من ضغوط داخلية وخارجية على النمو.

جاءت نبرة البنك التيسيرية مفاجئة للأسواق، ما دفع الدولار النيوزيلندي للهبوط 1.2 % إلى أدنى مستوى في 4 أشهر عند 0.5819 دولار أمريكي. وتراجعت عقود المبادلة لأجل عامين إلى 2.93 %، وهو أدنى مستوى منذ أوائل 2022.

خلاف داخل لجنة السياسة النقدية

أشار البنك إلى أن الاقتصاد توقف في الربع الثاني، وخفض توقعاته للحد الأدنى للفائدة إلى 2.55 % بدلاً من 2.85 %، كما صوّت عضوان من أصل 6 لصالح خفض أكبر بمقدار 50 نقطة أساس.

ألمح البنك إلى إمكانية خفض إضافي في أكتوبر ونوفمبر، مع تسعير الأسواق الآن احتمالاً يتجاوز 100 % لخفض في نوفمبر تشرين الثاني

التضخم يمنح مرونة

لا يزال التضخم عند 2.7 % ضمن النطاق المستهدف (1-3 %)، ما يمنح البنك مساحة للتحرك، ويتوقع البنك ارتفاع التضخم إلى 3 % في الربع الثالث قبل أن يتراجع إلى 2 % بحلول منتصف 2026. بعد أن كان رائداً عالمياً في رفع الفائدة لكبح التضخم بين 2021 و 2023 بمقدار 525 نقطة أساس، وجد بنك نيوزيلندا المركزي نفسه مضطراً للتراجع السريع لدعم الاقتصاد الذي دخل في ركود العام الماضي بسبب تباطؤ النمو العالمي وتشديد السياسة المالية الحكومية.

الصين تبقي على أسعار الفائدة دون تغيير للشهر الثالث على التوالي

فائدة للشركات في 8 قطاعات خدمية لدعم الاستهلاك. قال هو وي تشين، اقتصادي في «UOB»: «قد تركز السلطات أكثر على إجراءات موجهة لسوق العقارات والطلب الاستهلاكي مثل سياسة دعم الفائدة على القروض وإعانات الاستبدال». وتوقع خفض الفائدة بمقدار 10 نقاط أساس في الربع الرابع من هذا العام، مع بقاء احتمال خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بمقدار 50 نقطة أساس. بينما ذكرت صحيفة «الشعب» الرسمية أنه «تجب مواصلة تعزيز الجهود في السياسات الكلية وزيادتها في الوقت المناسب، مع الحفاظ على استمرارية واستقرار السياسات القائمة، وزيادة مرونتها لمواجهة التغيرات في البيئة الخارجية».

بينما بقي سعر الإقراض المرجعي لأجل خمس سنوات عند 3.5 %. في تقرير السياسة النقدية الفصلي الأخير، أكد البنك المركزي أنه سيواصل تطبيق سياسة نقدية متساهلة بشكل معتدل، مع التحذير من تراكم الأموال دون استخدام فعال داخل النظام المصرفي. بيانات يوليو أظهرت تباطؤاً اقتصادياً واضحاً؛ تراجع نمو الإنتاج الصناعي لأدنى مستوى في 8 أشهر، تباطؤ حاد في مبيعات التجزئة، وانكماش القروض الجديدة باليوان للمرة الأولى منذ 20 عاماً. كانت بكين قد أعلنت الأسبوع الماضي عن تقديم إعانات

أبقت الصين على أسعار الإقراض المرجعية دون تغيير للشهر الثالث على التوالي يوم الأربعاء، بما يتماشى مع توقعات السوق، في إشارة إلى أن السلطات لا تستعجل اتخاذ خطوات تيسير نقدي واسعة رغم سلسلة من البيانات الاقتصادية المخيبة. تثبيت أسعار الفائدة أظهر تفضيل البنك المركزي لسياسات هيكلية موجهة تستهدف قطاعات محددة من الاقتصاد، بدلاً من اللجوء إلى تيسير نقدي شامل، كما ساعد تراجع التوترات التجارية بين واشنطن وبكين، بعد تمديد الهدنة الجمركية 90 يوماً إضافياً، في تقليل الحاجة إلى مزيد من التحفيز. استقر سعر الإقراض المرجعي لأجل عام واحد عند 3.0 %،

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

22 مليار درهم تمويلات لشركات الصناعة والتجارية الإماراتية في 5 أشهر



كشف مصرف الإمارات المركزي، أن الشركات الصناعية والتجارية حصلت على تمويلات جديدة بقيمة 22 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2025، ما رفع رصيدها التراكمي من الائتمان بنسبة 2.5 % ليصل إلى 874.3 مليار درهم بنهاية مايو، مقابل 852 مليار درهم في ديسمبر 2024.

وأوضح التقرير أن هذه الشركات، بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، استحوذت على نحو 46 % من إجمالي الائتمان المحلي، فيما بلغت حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 10 % من رصيد الائتمان الممنوح للشركات.

وبحسب البيانات، منحت المصارف العاملة في الدولة القطاع الخاص تمويلات جديدة بقيمة 54 مليار درهم خلال الفترة ذاتها، ليرتفع رصيد ائتمانه التراكمي إلى 1.39 تريليون درهم، بزيادة نسبتها 4 % عن ديسمبر الماضي.

واستحوذت التحويلات بين البنوك على الحصة الأكبر بنسبة 60 % وبقيمة 5.7 تريليونات درهم، فيما بلغت حصة تحويلات الأفراد 34 %.

وفي السياق ذاته، شهد القطاع المصرفي الإماراتي مقاصة أكثر من 9.6 ملايين شيك خلال الفترة ذاتها، بقيمة إجمالية تجاوزت 603 مليارات درهم.

كما أظهر تقرير العمليات المصرفية أن قيمة التحويلات عبر نظام الإمارات لتحويل الأموال تخطت 9.5 تريليونات درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، بزيادة 1.5 تريليون درهم ونمو نسبته 19 % على أساس سنوي.

بلغ رصيد الائتمان المصرفي للقطاع الحكومي 196.7 مليار درهم.

وعلى صعيد الودائع، تجاوزت ودائع القطاع الخاص حاجز تريليوني درهم بنهاية مايو بزيادة تقارب 9 % خلال الأشهر الخمسة، في حين استقرت ودائع القطاع الحكومي عند 402 مليار درهم وودائع القطاع العام عند نحو 260

وجاء الأفراد كثاني أكبر المستفيدين، إذ حصلوا على تمويلات بقيمة 33 مليار درهم رفعت رصيدهم التراكمي إلى 521.4 مليار درهم، بزيادة 6.7 % مقارنة بـ 489 مليار درهم نهاية 2024.

في المقابل، استقر رصيد الائتمان الممنوح للقطاع العام عند 280.5 مليار درهم، بينما

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب